الفصل السادس

تأثير الحرية المتاحة على تطور الصحافة في بريطانيـــا

obeikandl.com

obeikandl.com

أوضحنا خلال الفصول السابقة من هذا الباب أن هناك قيودا شديدة مفروضة على الصحافة البريطانية، وقد ناقشنا فى الفصل الأول القيود التى جاءت من خلال التشريعات، ثم ناقشنا فى الفصل الثانى القيود التى فرضتها ديناميات السوق والتى أدت إلى تزايد الاتجاه إلى الاحتكار بما يمثله ذلك من أخطار على حرية الصحافة، ثم ناقشنا فى الفصل الثالث القيود التى جاءت من خلال الممارسات السلطوية، وفى الفصل الرابع حاولنا تقييم الحل الذى طرح من خلال فلسفة التنظيم الذاتى للمهنة والذى تمثل فى تجربة مجلس الصحافة، وفى هذا الفصل سوف ندرس تأثير كل ذلك على تطور الصحافة البريطانية وقدرتها على القيام بوظائفها المجتمعية، وذلك من خلال مناقشة مايلى :

أولا : حق الجماهير فى المعرفة :

توضح الكثير من الشهادات التى حصلنا عليها بالإضافة إلى تقارير اللجان الملكية الثلاث أن حق الجماهير فى المعرفة قد تعرض للتقييد، وأن القيود التى فرضت على هذا الحق قد تزايدت مع التطور الزمنى للصحافة البريطانية، وجاءت هذه القيود من مصادر ثلاثة على النحو التالى :

١ – التشريعات : فلقد قيدت الكثير من التشريعات قدرة الصحافة البريطانية على القيام بدورها فى إمداد الناخب بالمعلومات فى مجتمع ديموقراطى، وعلى سبيل المثال فقد حد قانون القذف من قدرة الصحافة على الرقابة على السلطة، ونقل المعلومات عن أدائها لوظائفها إلى أفراد المجتمع، ويستخدم كولن سيموريور قضية برفيمو للتدليل على مدى تأثير قوانين القذف على حق الجماهير فى المعرفة، فقد كانت الصحف تعرف الكثير عن المعلومات حول علاقة بروفيمور وزير الدفاع البريطانى بكريستين كيلر، لكن الصحف لم تستطع الكشف عن شخصية بروفيمو أو نشر الكثير من المعلومات المتوافرة خوفا من قضايا القذف[1]، كما أن قوانين القذف بالإضافة إلى مبالغة المحلفين فى تقدير التعويضات فى قضايا القذف، قد أدت إلى حماية مفاسد أجيال من السياسيين، وأدت إلى عدم قدرة الصحف على الكشف عنها .

كما جاءت قوانين احتقار المحكمة، وامتياز البرلمان، وقوانين الأجهزة العامة لتمنع نشر الكثير من المعلومات التى تهم الجماهير، وكان أكثر هذه القوانين تأثيرا هو قانون الأسرار الرسمية الصادر سنة ١٩١١ الذى استطاع عن طريق ماعرف بملاحظات (د)، تقييد نشر الكثير من المعلومات.

٢ - ممارسات السلطة: فقد سبق أن أوضحنا أن هذه الممارسات قد حدت فى الكثير من الأحيان من قدرة الصحف على نقل المعلومات، بل أوضحنا أن السلطة قد استخدمت الصحف خلال حرب الفولكلاند فى تضليل الجمهور عن طريق إمداد الصحف بمعلومات مزيفة بهدف تضليل العدو.

٣ - التركيز والاحتكار : وقد مثل ذلك أهم مصادر القيود على نقل المعلومات، فالشركات متعددة الجنسية قد أصبحت تسيطر بشكل شبه كامل على الصحافة البريطانية، وذلك باستثناء الجارديان والاندبندانت، ولا شك أن هذه الشركات لاتتحمل خسائر الصحف بغرض حماية حق الجماهير فى المعرفة، بل إن لها أهدافاً أخرى من وراءهذه العملية، وقد أشار رئيس شركة اتلانتك رتشفيلد للبترول عند شراء هذه الشركة لجريدة الأوبزرفر عام ١٩٧٥ إلى بعض هذه الأهداف، بقوله: إن الشركة تعمل فى بيئة سياسية، وأنها لاتستطيع أن تعمل وأن تزيد أنشطتها بدون رضى شعبى عام عن هذه الأنشطة[٢]. وفى إطار ذلك يبدو منطقيا ما أشارت إليه لجنة ماكجروجر عام ١٩٧٧ من الخوف من أن تتحول الصحف إلى أجهزة علاقات عامة للشركات التى تمتلكها، حيث تقوم هذه الصحف بتنفيذ استراتيجيات بناء الصورة لهذه الشركات، ويصبح الهم الأساسى لها هو بناء صورة إيجابية للشركة أو مجموعة المصالح التابعة لها[٣].

ومن هنا فإن زيادة سيطرة الشركات متعددة الجنسية يعنى على الأقل حجب الكثير من المعلومات التى يهم هذه الشركات حجبها عن الجمهور، كما أن اتساع نطاق أنشطة هذه الشركات وارتباطاتها بالسلطات فى الكثير من الدول يزيد من نطاق المعلومات التى يهم هذه الشركات حجبها، ويعرض هولنجسورث مثالا على

ذلك هو أن تيني رولاند صاحب شركة لونرو التى تمتلك الأوبزرفر قام بتوبيخ دونالد تريلفورد رئيس تحرير الجريدة على نشره لتقرير كشف فيه عن قيام حكومة روبرت موجابى فى زيمبابوى باغتيال الكثير من الشخصيات السياسية فى المنطقة الجنوبية من زيمبابوى، وقد هدد رولاند بأن يغلق الجريدة أو يبيعها، أو بأن يطرد تريلفورد.

إن هذا يعنى أن تزايد سيطرة الشركات متعددة الجنسية على الصحافة لايؤدى فقط إلى حجب المعلومات عن الجمهور على المستوى المحلى، بل على المستوى الدولى أيضا، كما أن عملية حجب المعلومات التى يهم بعض الأنظمة حجبها تلعب دورا فى تحقيق مصالح الشركات متعددة الجنسية فى الكثير من الدول.

يضاف إلى ذلك أن زيادة سيطرة الشركات متعددة الجنسية على الصحف تلعب دورا كبيرا أيضا فى تشويه المعلومات المقدمة إلى الجمهور، فقد استخدمت صحف ميردوك وماكسويل تقريرا ضعيفا أكد عدم كفاءة هيئة الإذاعة البريطانية BBC لشن حملة شديدة على هذه الهيئة مطالبة بتحويلها للملكية الخاصة، وذلك لتحقيق مصالح ملاكهما، وعندما غضب بعض القراء من هجوم هذه الصحف على هيئة الإذاعة البريطانية، وكتبوا خطابات تعبر عن وجهة نظر أخرى فى الموضوع، رفضت التايمز نشر هذه الخطابات.

ولا شك أن هذه الأمثلة توضح أن الصحف تخفى الكثير من المعلومات عن الجمهور، وتقوم بتشويه الحقائق بالاقتصار على تقديم بعض المعلومات، وإخفاء معلومات أخرى، وهو مايشكل عملية تضليل للجماهير من ناحية، واعتداء على حق هذه الجماهير فى المعرفة من ناحية أخرى، هذا من ناحية المعلومات أما من ناحية الآراء ، فسوف نناقش ذلك فى النقطة التالية :

ثانيا : التعددية والتنوع :

ترتبط التعددية والتنوع فى مجال الصحافة ارتباطا وثيقا بحق الجماهير فى المعرفة، إذا أن هذا الحق لايتعلق فقط بالمعلومات، ولكنه أيضا يتضمن عملية الحصول على المعلومات من خلال مصادر متعددة، ثم الحصول على الآراء المتعددة

والمتنوعة فى المجتمع حول كل القضايا المطروحة، أى أن هذا الحق لايمكن الوفاء به دون إدارة المناقشة بين كل الاتجاهات السياسية والفكرية والاجتماعية من خلال وسائل الإعلام .

ولقد تعرضت التعددية فى مجال الصحف للتناقص من خلال تطور الصحافة عقب الحرب العالمية الثانية، فمن ناحية أدت اقتصاديات سوق الصحافة وتحويلها إلى الإنتاج الكبير إلى إغلاق الكثير من الصحف التى كانت تمثل اتجاهات راديكالية، مثل نيوزكرونيكل والديلى هيرالد بالإضافة إلى الكثير من الصحف الإقليمية ذات الاتجاهات الراديكالية .

وقد اعترفت لجنة ماكجروجر عام ١٩٧٧ بأن التنوع الموجود فى الصحافة البريطانية ليس كافيا، وأن الناخب لايمكنه الحصول على المعلومات والآراء التى يحتاجها فى بلد ديموقراطى دون وجود نطاق واسع من الصحف المتنوعة أوسع مما هو موجود الآن(٤).

كما عبر رئيس الوزراء هارولد ويلسون عام ١٩٦٧ عن الحاجة إلى تنوع الصحف، وأن تمثل هذه الصحف وتعكس كل وجهات النظر الموجودة فى المجتمع البريطانى، وأن المجتمع البريطانى يحتاج إلى صحف جديدة إقليمية وقومية توازى عدد الصحف الموجودة حاليا.

ويرى بيتر جولدنج وجراهام ميردوك أن التركيب الحالى لسوق الصحافة فى بريطانيا بعيد جدا عن فكرة السوق الحرة للأفكار والآراء، وقد فشل تماما فى ضمان التنوع الكافى، وأنه من الصعب جدا أن يبدأ الفرد فى نشر صحيفة يومية جديدة فى منافسة تلك الصحف الموجودة بالفعل، ويضيف جولدنج وميردوك أن تركيز الملكية قد أدى إلى تناقص الصحف الصادرة، وأن ذلك يعنى تضييق مجال الاختيار أمام المستهلك، كما يعنى أن تنوع الآراء وتعدد الأساليب قد أصبح مقيدا(٥).

أما ستيوارت هول فإنه يرى أن التركيب الحالى للصحافة الرأسمالية، يحد ويقيد الوسائل التى من خلالها يمكن أن يتم نقل وتدعيم المناقشة بين مواطنين متساوين

أحرار، ومن هذه الحدود والقيود تهميش القنوات البديلة، وعدم ظهور جريدة قومية يمكن أن تعبر عن الطبقة العاملة، ويرفض هول اعتبار صحف مثل الديلى ميرور معبرة عن الطبقة العاملة، إذ يرى أن هذه الصحف هى صحف بورجوازية موجهة إلى سوق الطبقة العاملة، وليس معبرة عنها، وأن الملمح الأساسى للوضع الحالى فى الصحافة هو غياب صحافة الطبقة العاملة على المستوى القومى(٦).

وعلى ذلك فإن الكثير من الباحثين اليساريين يرون ضرورة التدخل العام لتحقيق التنوع وضمان التعددية فى مجال الصحافة، حيث يقول فيليب اليوت: إننا بالفعل نمتلك الدليل على أن السلطة الرابعة «الصحافة» ضرورية للعملية الديموقراطية، وبالتالى فإننا لسنا محتاجين للتدخل العام لكى نحافظ على حياة الصحف، بل أيضا لكى نزيد التنوع.

ولكن هل يمكن أن يستقيم القول بأن التعددية والتنوع فى المجتمع البريطانى مقيدان بالرغم من الاعتراف بأن هناك ١٢ صحيفة يومية قومية، يبلغ متوسط توزيعها ١٥ مليون نسخة تقريبا، بالإضافة إلى ٩ صحف تصدر يوم الأحد يبلغ متوسط توزيعها ١٨ مليون نسخة، بالإضافة إلى ١٨ جريدة اقليمية صباحية، و٧٤ جريدة اقليمية مسائية، و٨٠٢ جريدة أسبوعية وشبه أسبوعية، وبالإضافة إلى عدد كبير من الدوريات يقدرها المكتب المركزى للإعلام بـ ٦ آلاف دورية.

وهنا لابد أن يطرح السؤال نفسه ألا تكفى كل هذه الأعداد من الصحف لتحقيق التعددية والتنوع، وتحقيق مبدأ سيادة المستهلك من خلال اختياره الحر للصحيفة التى يريدها، بالإضافة إلى ضمان حق الجماهير فى المعرفة؟ ألا يبدو القول بأن التعددية قد أصبحت مقيدة متناقضا مع ماتكشفه هذه الأرقام؟ ألا تبرر هذه الأرقام القول بأن الهجوم على أوضاع الصحافة فى المجتمع البريطانى يأتى من جانب الكتاب الماركسيين لتحقيق أهداف أخرى غير التعددية والتنوع؟ ولا شك أن هذه التساؤلات مشروعة ومبررة، ولكن لاشك أن نتائج دراسات الباحثين اليساريين وتشديدهم على أن التعددية مقيدة فى الصحافة البريطانية، وأن التنوع محدود تجد الكثير من الأدلة على صدقها، بل إن لجان رسمية قد أكدت هذه الحقائق،

وبالتالى لم تعد هذه الانتقادات الموجهة لتركيب سوق الصحافة فى بريطانيا مجرد ادعاءات تأتى من جانب اليسار .

والحقيقة أن نصف أعداد هذه الصحف يكفى للقول بوجود التعددية والتنوع الكافى لأى مجتمع، ولكن مع ذلك فإن معظم هذه الصحف قد أصبحت تندرج فى سلاسل كبيرة يسيطر عليها عدد محدود من الملاك من أهمهم الشركات متعددة الجنسية، ولا شك أن هذه الصحف محكومة مركزيا، كما أكدت الكثير من الدراسات، وأن سياساتها التحريرية يتم تحديدها من خلال الشركات الكبرى التى تسيطر عليها، وفى إطار ذلك فإن هذه الصحف بكل عددها الكبير لا تحقق التعددية ولا التنوع إذ أنها تشكل مجرد أدوات تستخدمها القوى الرأسمالية للتحكم فى المجتمع، وبث وجهات نظر متشابهة، وعلى ذلك يرى جولدنج وميردوك أن الصحافة البريطانية قد أصبحت «حفنة من العناوين تحمل وجهات نظر سياسية متشابهة إلى حد كبير»(٧).

إن عدد الصحف ليس مقياسا للتعددية والتنوع، بل إن الاعتماد على الأرقام فقط يؤدى إلى نتائج خاطئة، فبالرغم من هذه الأرقام، فهناك اتجاهات سياسية محرومة تماما من الاتصال بالمجتمع من خلال الصحف، وغير قادرة على إصدار صحف جديدة، نتيجة لظروف السوق وتحول الصحافة إلى الإنتاج الكبير، واتباع استراتيجيات تنافسية، تؤدى إلى تقييد الدخول إلى هذه السوق، وعلى رأس هذه الاتجاهات السياسية مؤتمر الاتحادات العمالية الذى يمثل الطبقة العاملة، بالإضافة إلى الكثير من الاتجاهات الأخرى.

كما أن معظم هذه الصحف متحيزة إلى اليمين، وبالتالى فإنها تعكس وجهات النظر اليمينية المحافظة، وتكرس سيطرة النخبة اقتصاديا وثقافيا على الجماهير، وسوف نوضح ذلك بالتفصيل خلال دراستنا لمشكلة التحيز، ولكن قبل ذلك فإن هناك مايوضح أن ماتعكسه هذه الصحف من آراء، ومانحمله من مضمون لايعكس بالضرورة توجهات الصحفيين، بل يمكن القول إنه غير معبر عن اتجاهاتهم الحقيقية، فقد هاجم الصحفيون مرات عديدة فى المؤتمر السنوى للاتحاد القومى

للصحفيين NUJ النظام الذى يعملون فى إطاره ووصفوه بأنه غير عادل، وقد أوضحت الكثير من استطلاعات الرأى والبحوث الاجتماعية أن لأغلبية الصحفيين اتجاهات يسارية، ومع ذلك فإنهم يعكسون فى عملهم الصحفى وجهات انظر اليمينية التى تبعد كثيرا عن آرائهم الحقيقية، ولقد جاء ذلك نتيجة لقلة الصحف المعارضة أو المستقلة التى يمكن أن يعكسوا من خلالها آرائهم، ولذلك ارتضى الكثير منهم أن يعملوا فى صحف يمتلكها ملاك يمينيون، ويعبرون فيها عن وجهات النظر يمينية، وعلى ذلك يرى فرانك آلون أن الكثير من الصحفيين يفرضون رقابة ذاتية على مايكتبون ويقدمون للجمهور لكى تتماشى مع الأسس المفروضة للسياسة التحريرية لصحفهم، ويبرر الصحفيون ذلك بأنهم يجب أن يعملوا على تغيير النظام من داخل وليس من خارج المؤسسة التى يعملون بها، لكن بعض الصحفيين يعترفون بأن ذلك يأتى نتيجة لأنهم يتقاضون أجوراً كبيرة، وأنهم مضطرون للمحافظة على هذا الدخل لأنهم يريدون تربية أطفالهم، ودفع الأقساط المستحقة عليهم للسلع التى يشترونها، بالإضافة إلى أن مسئولية رئيس التحرير أن يحدد ماينشر فى الصحيفة وفى الفترة التى تزايدت فيها البطالة كان من الطبيعى أن يتجه هؤلاء الصحفيون إلى المحافظة على وظائفهم وبالتالى يحثون عن الأخبار التى تزيد إمكانية نشرها فى الصحيفة ويهملون الأخبار التى تقل إمكانية نشرها[٨].

وهكذا فإن التعدد الشكلى المتمثل فى أعداد الصحف لا يعكس بالضرورة تعددا فى المضمون أو تنوعا حقيقيا يعكس اختلاف وتعدد الآراء الموجودة فى المجتمع، ويساهم فى نقل الحوار الديموقراطى على أسس متساوية وعادلة بين الاتجاهات السياسية والفكرية والاجتماعية الموجودة، كما أن المنتجات النهائية لسوق الصحافة (الصحف) لا تعبر بالضرورة عن الآراء الحقيقية لمنتجيها الاساسيين وهم الصحفيون، بقدر ما تعكس توجهات وآراء وتحقق مصالح الشركات متعددة الجنسية المسيطرة على هذه الصحف.

ولقد أدى كل ذلك إلى تزايد حدة الانتقادات الموجهة للاوضاع الحالية الموجودة فى سوق الصحافة البريطانية، خاصة مع تزايد توجيه الملاك الجدد

للسياسات التحريرية لصحفهم لتأييد اليمين المحافظ.

ثـالثـــا: التحيـــــز:

تزايدت مشكلة التحيز فى الصحافة البريطانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد أجريت العديد من الدراسات التى اثبتت هذ التحيز وأن الصحافة البريطانية لم تعد تعكس الاتجاهات السياسية لفئات الشعب أو تمثله نتيجة لتحيزها وعدم قدرتها على القيام بوظيفتها فى نقل المناقشة الحرة. ويمكن أن نرصد من خلال هذه الدراسات عدة أشكال للتحيز منها:

١ ـ التحيز لحزب المحافظين ضد حزب العمال والحزب الليبرالى:

أكدت تقارير اللجان الملكية الثلاث ١٩٤٩، ١٩٦٢، ١٩٧٧ هذه الحقيقة، وقالت لجنة ١٩٤٧ – ١٩٤٩ أن عملية تحيز الصحف قد ارتبطت بقيام الصحف بتشويه أخبار معينة لكى تتماشى مع السياسية التحريرية للصحيفة التى وضعها المالك، وأن الصحف قامت فى بعض الاحيان بنشر معلومات مضللة وزائفة، وأنه كانت هناك دوافع سياسية لذلك.

وجاءت اللجنة الملكية الثانية عام ١٩٦١ – ١٩٦٢ لتؤكد أيضا أن الصحف القومية البريطانية تميل إلى اليمين، لكنها مع ذلك تنتقد حكومات المحافظين بحرية، وأن آراء اليسار لم يتم التعبير عنها أو نقلها بشكل كاف فى الصحف القومية بالرغم من أن هناك جريدتين تعبران عن اليسار هما الديلى ميرور والديلى هيرالد.

أما اللجنة الثالثة ١٩٧٤– ١٩٧٧ فقد أكدت الحقيقة نفسها، فمن خلال دراسة أجراها سيموريور للجنة حلل فيها مضمون الصحف خلال فترات الانتخابات، أكدت اللجنة أن أكبر عدد من الصحف البريطانية تؤيد حزب المحافظين، وأن توزيع الصحف التى تؤيد حزب المحافظين أعلى بكثير من الأصوات التى يحصل عليها فى الانتخابات[٩].

هناك أيضا دراسات عديدة أوضحت هذه الحقيقة منها على سبيل المثال ، دراسة جيرمى تونستال التى تتبعت نسبة الأصوات التى يحصل عليها كل حزب مقارنة بنسبة توزيع الصحف المؤيدة له منذ عام ١٩٤٥ ، وقد أوضحت هذه الدراسة تزايد التحيز فى الصحافة البريطانية لحزب المحافظين مقارنة بحزب العمال منذ عام ١٩٤٥ ، وعلى سبيل المثال فقد حصل حزب المحافظين على ٤٠٪ من أصوات الناخبين عام ١٩٤٥ ، فى الوقت الذى كان يصل فيه توزيع الصحف المؤيدة له إلى ٥٢٪ من توزيع الصحف البريطانية، وفى انتخابات عام ١٩٧٤ حصل حزب المحافظين على ٣٨٪ من أصوات الناخبين فى الوقت الذى وصلت فيه نسبة توزيع الصحف المؤيدة له إلى ٧١٪، وفى انتخابات عام ١٩٨٣ حصل حزب المحافظين على ٤٤٪ من الأصوات بينما وصلت نسبة توزيع الصحف المؤيدة له إلى ٧٤٪ من توزيع الصحف البريطانية.

أما حزب العمال فقد حصل على ٤٨٪ من الأصوات فى انتخابات عام ١٩٤٥ ، بينما كانت نسبة توزيع الصحف المؤيدة له ٣٥٪، وفى انتخابات عام ١٩٧٤ حصل على ٣٧٪ من الأصوات بينما وصل توزيع الصحف المؤيدة له إلى ٣١٪، وفى انتخابات عام ١٩٨٣ حصل حزب العمال عى ٢٨٪ من الأصوات فى الوقت الذى وصلت فيه توزيع الصحف المؤيدة له إلى ٢٢٪[١٠].

كما أجرى ايا جاكسون دراسة على عينة من الصحف الإقليمية قدرها ٢٥ صحيفة، إقليمية مسائية لتحديد موقفها السياسى فى انتخابات عام ١٩٧٠ ، ووجد أن ٤٠٪ من هذه الصحف كانت مؤيدة لحزب المحافظين، ١٦٪ مؤيدة للحزب الليبرالى، و٤٪ مؤيدة لحزب العمال، أما الـ٤٠٪ الباقية فهى غير متحيزة إلى أى حزب.

أما بالنسبة للحزب الليبرالى فإنه على مستوى الصحف القومية لم تعد هناك أية جريدة تؤيده أو تتحدث باسمه بعد توقف جريدة نيوز كرونيكل سنة ١٩٦١ ، وتخلى الجارديان تدريجيا عن الليبراليين عقب انتخابات عام ١٩٥٩ .

ويفسر هولنجسورث تحيز الصحافة البريطانية للمحافظين وضد حزب العمال بأن

هذه الظاهرة ليست جديدة فى السياسة البريطانية منذ أن شكل حزب العمال تهديدا للرأسمالية فى بريطانيا، فقد شن بارونات الصحافة عليه حربا عنيفة، ولكن الاختلاف فى عام ١٩٨٣ أن حزب العمال فقد الصحف الموالية له مثل الديلى هيرالد، كما أن صحف مثل التايمز والصنداى تايمز قد فقدت أيضا استقلالها وأصبحت منحازة إلى المحافظين، وقد تزامن عدم التوازن هذا مع اتخاذ حزب العمال لمواقف أكثر راديكالية فى انتخابات عام ١٩٨٣، فقد حمل برنامجه الذى تقدم به فى الانتخابات عددا من المقترحات الراديكالية، ولم تؤيد أية صحيفة قومية هذه المقترحات، وقد فسرت الديلى ميرور ذلك بأن حزب العمال يتخذ الآن طريقا مختلفا عن الماضى، وقد كان ذلك حقيقة، فقد كان حزب العمال يتحرك بشكل مضطرد نحو اليسار خاصة بعد هزيمة حكومة كالاهان فى مايو ١٩٧٩، حيث تبنى حزب العمال سياسات راديكالية جديدة، وأدت هذه السياسات إلى هياج فليت ستريت ضد حزب العمال، حيث وصفت الصحافة القومية هذه السياسات بالشيوعية والفاشستية والتروتسكية، كما دأبت الصحف على التأكيد على أن حزب العمال قد وقع فى أيدى مجموعة صغيرة من المتطرفين(١١).

وفى تغطية الحملة الانتخابية عام ١٩٨٣ التى استمرت ٤ أسابيع كانت التغطية غير متوازنة، وقد تكثف عدم التوازن هذا بالتداخل بين الأخبار والتعليق وعدم احترام قاعدة الفصل بينهما، وقد علقت مجلة الايكونومست على تغطية الصحافة البريطانية للحملة الانتخابية (٢٨ مايو ١٩٨٣) بأن الصحافة البريطانية قد تخلت عن المعايير الصحفية للتغطية الخبرية من أجل تأييد حزب المحافظين، وأن الصحف البريطانية قد حولت نفسها إلى نشرات للدعاية لمسز تاتشر.

ويرى هولنجسورث أن الصحف البريطانية قد حاربت معركة المحافظين ضد اليسار وحزب العمال، وقررت هذه الصحف أن الحلول التى يطرحها اليسار غير مشروعة، وصورت آراء اليسار فى بريطانيا على أنها متطرفة، أو متشددة أو حمراء، وأنها آراء أشخاص أو أقلية صغيرة. وقد ركزت هذه الصحف فى حملتها على تونى بين وزير الصناعة فى حكومة العمال ودعوته إلى تأميم المؤسسات الكبرى وإلغاء

مجلس اللوردات، وبالرغم من أن ما طرحه يشكل سياسة عامة لحزب العمال إلا أن الصحافة البريطانية حاولت نسبتها إلى بين فقط، مع وصفه بالجنون، وبأنه يريد تخريب الديموقراطية البريطانية وتحويلها إلى دولة ماركسية، وأطلقت عليه لقب آية الله بين، ووصفته بأنه يتبع النمط الإيرانى، ويلاحظ خلال هذه الحملة انقلاب الصحافة البريطانية وبخاصة الصحف الشعبية مثل الصن والديلى ستار والديلى اكسبريس على المعايير الصحفية مثل الدقة والأمانة والموضوعية، حيث قامت هذه الصحف بتشويه المعلومات وتحريفها، وقد استمرت هذه الحملة حتى بعد الهزيمة التى منى بها حزب العمال، وفوز حزب المحافظين وتشكيله للحكومة، فعندما رشح تونى بين نفسه لمنصب نائب رئيس حزب العمال، شنت الصحف البريطانية الحملة نفسها على تونى بين مستخدمة الألفاظ نفسها مثل الديكتاتورية والشمولية، وقد شاركت معظم الصحف فى هذه الحملة حتى جريدة التايمز التى قامت بنشر معلومات حول ثروة بين اتضح بعد ذلك أنها غير صحيحة، واعترف رئيس تحرير التايمز بأنها غير صحيحة، ويصف هولنجسورث سلوك الصحافة هذا بالتضليل وعدم الأمانة.

ولا شك أن تزايد تحيز الصحافة البريطانية لحزب المحافظين وضد حزب العمال قد جاء نتيجة حتمية لتزايد التركيز والاحتكار فى ملكية الصحافة، ويرى جراهام ميردوك أن معظم الصحف القومية فى بريطانيا قد أصبح لها ارتباطات بمصالح وشركات صناعية واقتصادية، وبالتالى فإنه قد أصبح هناك نوع من التكامل بينها وبين رأس المال الاحتكارى، وفى ضوء ذلك فليس من المدهش أن تدافع الصحف الرأسمالية القومية عن صيغة المشروع الخاص، وأن تكون متحيزة بشكل دائم للجناح اليمينى فى المجال السياسى(١٢).

ولا شك أن تفسير ميردوك يجد الكثير من الأدلة على مصداقيته، فقد سبق أن أوضحنا قيام الملاك الجدد (الشركات متعددة الجنسية)، وعلى سبيل المثال روبرت ميردوك بتحويل الصحف التى قاموا بشرائها لتأييد اليمين (حزب المحافظين)، ذلك أن هذه الشركات متعددة الجنسية ترى فى وجود اليمين فى السلطة ضمانا مستمرا

لمصالحها وحماية لها، كما أنها تستطيع بذلك أن تجعل القرارات الحكومية تأتى متفقة دائما على المستويين المحلى والدولى مع أهداف هذه الشركات ومصالحها، كما أن هناك الكثير من الأدلة على أن هناك علاقات وثيقة تربط بين حكومة المحافظين وهؤلاء الملاك، وعلى سبيل المثال تأتى حالة الشركة المتعددة الجنسيات ترافالجار هاوس التى يمتلكها لورد ماثيوس والتى تمتلك الديلى اكسبريس والديلى ستار والصداى اكسبويس فقد كان لورد ماثيوس صديقا شخصيا لمسز تاتشر، ومن أكبر المؤيدين لسياساتها الاقتصادية والصناعية، وفى انتخابات عام ١٩٧٩ ساهمت شركة ترافلجار هاوس بمبلغ ٤٠ ألف جنيه فى الحملة الانتخابية لحزب المحافظين، كما قامت صحف هذه الشركة بحملات لتأييد حزب المحافظين، وتشويه صورة حزب العمال، وكشف ما أسمته الديلى اكسبريس بالوجه الأحمر لحزب العمال، وعقب انتصار مسز تاتشر فى انتخابات عام ١٩٨٣ أقام ماثيوس حفلا كبيرا فى فندق ريتز الذى تملكه الشركة نفسها دعا إليه كل الصحفيين، وبعدها قامت مسز تاتشر بمنح ماثيوس لقب اللورد.

ويضيف هولنجسورث واقعة أخرى تؤيد هذا التفسير هى أنه فى نوفمبر ١٩٧٨ صدرت جريدة الديلى ستار عن مجموعة الاكسبريس، وذلك بهدف استيعاب الطاقة الطباعية والتحريرية الزائدة فى المجموعة، وقد عين بيتر جرمسدتش رئيسا لتحرير هذه الجريدة، وذهب جرمسدتش إلى لورد ماثيوس مالك مجموعة الاكسبريس، وعرض عليه أن تقوم الجريدة الجديدة بتأييد حزب العمال، وكانت فكرة جرمسدتش أن هناك فجوة واضحة فى السوق، وهى عدم وجود جريدة تؤيد حزب العمال، وأنه بذلك سوف يعطى شخصية تحريرية للجريدة الجديدة، ولكن ماثيوس رفض، وفى مارس ١٩٧٩ ذهب جرمسدتش إلى لورد ماثيوس مرة أخرى، وأكد له أن الجريدة الجديدة الديلى ستار مازالت تفتقد الشخصية السياسية والتحريرية، ولذلك فأنه يقترح أن تؤيد الجريدة حزب العمال ورفض ماثيوس مرة أخرى، وقال إنه لا يستطيع أن يبرر لمجموعة ترافلجار هاوس ومجلس مديريه أن يمتلك جريدة تؤيد حزب العمال، ولكن عقب نجاح حزب المحافظين فى انتخابات

١٩٧٩ توصل جرمسدتش وماثيوس إلى حل وسط، هو أن تتبنى الديلى ستار قضايا من نفس نوع القضايا التى يتبناها حزب العمال بشرط عدم دعوة الناخبين إلى انتخاب حزب العمال، وقد قام جرمسدتش بكتابة أول مقال عقب هذا الاتفاق وجه فيه نقده للميزانية التى أعدتها حكومة المحافظين، وكان عنوانه (فكروا فى الفقير.. كيف سيدفع الضرائب)، وقبل طبع الجريدة اتصل ماثيوس بجرمسدتش، وقال له ليس هناك فقير فى هذا البلد، وأجبره على عدم نشر المقال، وفى مارس ١٩٨٠ تم فصل جرمسدتش من منصبه كرئيس للتحرير، وبالتالى أصبحت جريدة الديلى ستار تؤيد حزب المحافظين بشكل كامل.

٢ - التحيز ضد الطبقة العاملة واتحادات العمال:

هناك العديد من الدراسات التى أجريت على تغطية الصحافة البريطانية للإضرابات التى قام بها العمال والتى أثبتت تحيز الصحافة البريطانية ضد الحركة العمالية، واتحادات العمال، فقد أثبت هارتمان من خلال دراسته لتغطية الصحافة البريطانية لأخبار الإضرابات التى حدثت عام ١٩٧٣ أن الصحافة البريطانية لم تقدم فى مقالاتها للقارىء البريطانى أى نقد للنظام الاجتماعى القائم، وأنه بالرغم من السمات المختلفة للصحافة البريطانية، فإن مقالاتها التفسيرية كانت تدور داخل منطق النظام الرأسمالى المسيطر، حيث يتم إنكار أهمية التفسيرات الطبقية، والتفاوت بين الطبقات وعدم وجود العدالة الاجتماعية، وقد عملت الصحف البريطانية على تشويه وإحباط أنشطة الاتحادات العمالية التى تهدف إلى تحسين مستوى حياة العمال وبخاصة عندما تأخذ هذه الأنشطة شكل الإضرابات، ويقول هارتمان: إن ذلك لا يعنى أن هناك وجهة نظر صحيحة والأخرى خاطئة، ولكن ذلك يعنى أن نطاق التغطية التفسيرية للأحداث المقدمة للقارىء محدودة جدا[١٣].

وقد أثبت هارتمان باستخدام تحليل المضمون تحيز الصحافة البريطانية ضد اتحادات العمال، وتشويه صورتها وأنها تكرس فى أذهان الجماهير أن هذه الاتحادات تقوم بأدوار تخريبية وليست بناءة، كما تميل الصحافة إلى تصوير الإضرابات التى تقوم بها اتحادات العمال على أنها تفتقد المشروعية[١٤].

أما الدراسة الثانية فقد قدمها دينيس ماكويل إلى اللجنة الملكية الثالثة ١٩٧٧، واستخدام فيها أيضا تحليل المضمون، وقد أكدت هذه الدراسة أيضا نتائج الدراسة السابقة حيث أكدت تحيز الصحافة البريطانية ضد الاتحادات العمالية، وأنها تعكس صورة غير مرغوب فيها لهذه الاتحادات، وأن الصحف البريطانية فى تغطيتها لأخبار الإضرابات تقوم بالنقل عن البيانات الرسمية الحكومية، ولا تهتم بالعمال المشاركين فى الإضرابات، وتربط دائما بين الاتحادات العمالية والأخبار السيئة(١٥).

وبالرغم من هذه النتائج الواضحة فإن اللجنة الملكية ١٩٧٧، ومع اعترافها بأن الصحافة البريطانية قد عاملت الحركة العمالية بنوع من العداء، إلا أنها اكتفت بدعوة الاتحادات العمالية إلى نشر صحف جديدة، ورفضت فكرة أن تقوم الحكومة بتقديم إعانة لهذه الاتحادات، بهدف تشجيع نشر صحف جديدة(١٦).

أما الدراسة الثالثة حول هذا الموضوع فقد قدمها نيكولاسى جونز، وقام بدراسة تغطية الصحافة البريطانية لإضراب عمال المناجم عام ١٩٨٤، وقد أثبتت هذه الدراسة أن الحكومة البريطانية قد لعبت دورا فى توجيه تغطية الصحف البريطانية لإضراب عمال المناجم عام ١٩٨٤ – ١٩٨٥، وذلك من خلال العلاقات مع رؤساء تحرير الصحف، وأن الصحف البريطانية قد تبنت وجهة نظر الحكومة فى وصف العمال المضربين باليسار الفاشيستى، وقامت مسز تاتشر بالربط بين الإرهاب الدولى والجيش الجمهورى الأيرلندى من ناحية، وبين إضراب العمال من ناحية أخرى، وقد تبنت معظم الصحف البريطانية هذا الاتجاه، كما أن الصحافة البريطانية قد ركزت على وصف الإضراب بأنه إضراب ماركسى محاولة بذلك نزع الشرعية عن الإضراب، كما كانت هناك محاولات من جانب الصحافة الشعبية للربط بين سكارجيل رئيس اتحاد عمال المناجم وهتلر، وكانت الصن هى أكثر الصحف البريطانية دأبا على وصف سكارجيل بأنه أدولف هتلر أو فوهرر المناجم(١٧).

وكان من نتائج تحيز الصحافة البريطانية ضد اتحادات العمال، والتغطية المشوهة لإضراب عمال المناجم أن تزايدت حدة العداء بين الحركة العمالية بشكل عام والصحف البريطانية. حيث أوضحت دراسة هولنجسورث أنه خلال إضراب عمال

المناجم فى عام ١٩٨٤، ١٩٨٥ كان شارع فليت ستريت هو عدو العمال رقم (١)، ولذلك فقد تظاهر العمال فى فليت ستريت ضد الصحافة، معبرين عن غضبهم على تغطية الصحافة البريطانية لإضرابهم(١٨).

ويرى هارتمان أن تغطية الصحف البريطانية لأخبار العلاقات الصناعية تميل إلى إضفاء الشكوك على شرعية أنشطة وأهداف الاتحادات التجارية، فى حين تضفى الشرعية على الأنماط القائمة فى المجتمع، ولا يتم مواجهة أو تحدى عدم المساواة فى المجتمع البريطانى، وليس هناك سوى فرصة قليلة للقارىء البريطانى فى أن يطلع على وجهات نظر تتحدى الوضع القائم والمسيطر.

إن هذا يعنى أن الصحافة أصبحت أدوات لتكريس الوضع القائم، وإضفاء الشرعية عليه، فى مقابل نزع الشرعية عن أية آراء وأنشطة تتحدى الوضع القائم، وهو ما يعنى أيضا أن تصبح الصحافة أداة لتكريس سيطرة القوى الرأسمالية على المجتمع، وعلى حساب الجماهير، أو ما يعرف بتكريس الوضع القائم.

٣ - التحيز ضد حركات السلام:

فى عام ١٩٨٣ شهدت بريطانيا أكبر حركة للسلام فى تاريخها، فقد قام حوالى ٣٠ ألف امرأة بمحاصرة قاعدة الصواريخ النووية الأمريكية فى بريطانيا (قاعدة جرينهام كومن)، وقد اتضح أن هناك نمواً للوعى بخطورة القواعد النووية الأمريكية فى بريطانيا، عبر عنه إجماع الاتحادات العمالية وحزب العمال والأحزاب الوطنية لويلز واسكوتلندا وغيرها من الهيئات الديمقراطية والدينية.

وبالرغم من أن استطلاعات الرأى العام قد أوضحت أن أغلبية الشعب البريطانى ٦٥٪ تعارض وجود هذه الصواريخ على الأرض البريطانية، فلم تقم أية صحيفة بريطانية بالدعوة إلى سحب صواريخ كروز.

وقد قام هولنجسورث بتحليل تغطية الصحف البريطانية لحركة النساء من أجل السلام، وقيامها بعمل حلقة إنسانية حول قاعدة جرينهام لصواريخ كروز عام ١٩٨٣، وتوصل هولنجسورث من خلال هذه الدراسة إلى أنه مع تصاعد

احتجاجات النساء ضد صواريخ كروز ووضوح تزايد تأييد الرأى العام لهذه الحركة قامت حكومة المحافظين بإعداد استراتيجية اشترك فيها المكتب المركزى لحزب المحافظين ورئاسة الوزراء ووزارة الدفاع، وقامت هذه الاستراتيجية على أساس استغلال الصحافة لترويج الاتهامات بالشيوعية والعمالة لموسكو بالنسبة لحركة النساء من أجل السلام، ويلاحظ أن الصحافة القومية نفذت هذه الاستراتيجية فرددت بشكل متواصل اتهام الاتحاد السوفيتى بتقديم معونات لهذه الحركات، والتأكيد على أن أعضاء حركة السلام شيوعيون يقعون تحت تأثير مباشر من موسكو، كما أن الصحف قد خططت لتغطية مظاهرات النساء على أساس أنها عمل من أعمال العنف على الرغم من أن المظاهرة كانت سلمية، ولم يقبض على أحد، ولم تحدث أية اصابات، كما عملت هذه الصحف على تشويه صورة هؤلاء النساء عن طريق ترديد الأكاذيب حيث قامت الصن بوضع عنوان رئيسى فى الصفحة الأولى «الوجه القبيح لفتيات السلام»، وأدعت الصن أن معظم النساء اللاتى اشتركن فى المظاهرة من المساحقات Lesbians(١٩).

ويعتبر كيبل أن الصحافة البريطانية قد أدت إلى تحريف وتشويه المناقشة العامة حول موضوع نزع السلاح (صواريخ كروز) واستنتج هولنجسورث من دراسته لهذا الموضوع أن الصحافة البريطانية لم تعد تعكس أو تمثل الرأى العام، وأنها لا تعبر عن آراء الكثير من اتجاهات الشعب البريطانى، وأن هناك تناسبا عكسيا بين تزايد تركيز الملكية فى الصحافة البريطانية ونطاق التعبير عن الآراء السياسية، فبينما تزايد تركيز الملكية قل تعبير الصحافة عن الآراء السياسية المختلفة فى المجتمع.

٤ - التحيز ضد الأقليات (الجماعات الأثنية):

تصاعدت فى أوائل السبعينات حدة الاتهامات الموجهة إلى الصحافة بالتحيز ضد المهاجرين إلى المجتمع البريطانى من الأسيويين والسود، حيث ركزت الصحافة فى تغطيتها على أن هؤلاء المهاجرين يشكلون مشكلة للمجتمع البريطانى، بالإضافة إلى عدم معاملتهم كمواطنين فى المجتمع، وظلت تنظر إلى المجتمع البريطانى على أنه مجتمع أبيض.

وقد أجريت عدة دراسات حول هذا الموضوع منها دراسة هارتمان وهاسباند، حيث قاما بتحليل معالجة الصحافة البريطانية لقضية العلاقات العرقية فى الفترة من ١٩٦٣ حتى ١٩٧٠ باستخدام تحليل المضمون، وأوضحت هذه الدراسة أن معالجة الصحافة قد أدت إلى زيادة حدة العداء بين الفئات العرقية المختلفة، كما أدت إلى زيادة شعور الأقليات العرقية المهاجرة خاصة السود بالإحباط والتمييز العنصرى، فقد استمرت الصحافة فى معاملة المجتمع البريطانى كمجتمع للبيض فقط، والنظر إلى الملونين على أساس أنهم يمثلون مشكلة شاذة للمجتمع البريطانى الأبيض، بدلا من معاملتهم كأعضاء فى المجتمع، وركزت على تصويرهم كسبب لانتشار العنف والجريمة والمخدرات(٢٠).

كما أكدت هذه الدراسة أن الصحافة قد عكست بذلك الموقف الذى تبنته الدوائر السياسية والنخبة الحاكمة فى هذه الفترة، وأن الصحافة تجاهلت مدى ما يعانيه الملونون وبخاصة السود فى المجتمع البريطانى من مشاكل لاسيما مشكلة الإسكان.

ثم قام تشارلز هاسباند بإجراء دراسة أخرى أثبتت أن وسائل الإعلام فى بريطانيا ترفض معاملة السود الذين هاجروا إلى بريطانيا كمواطنين، وأنها كانت السبب الرئيسى فى المعاملة السيئة والإهانات الدائمة التى يتلقونها، وذلك بتصوير هجرة الهنود والأسيويين الذين كانوا يعيشون فى أفريقيا ويحملون جوازات سفر بريطانية بأنها كارثة، وصورت السود على أنهم عالة سوداء على مجتمع أبيض، وأكدت هذه الدراسة أنه من الصعب على صحفى أسود أيا كانت مؤهلاته أن يحصل على وظيفة فى فليت ستريت(٢١).

وقد اعترفت اللجنة الملكية الثالثة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ بذلك، وأكدت أن الصحافة البريطانية تعامل الأقليات العرقية بشكل متحيز وغير عادل، ولكن اللجنة مع ذلك اكتفت بدعوة مجلس الصحافة إلى إصدار ميثاق للعمل الصحفى فيما يختص بالعلاقات العرقية.

وفى الثمانينات جاءت دراستان أكدتا النتيجة نفسها، حيث قام هولنجسورث

بتحليل تغطية الصحف البريطانية لمظاهرات السود خلال الفترة من ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٥ ، وأكدت هذه الدراسة أن التايمز قد اشتركت فى الحملة ضد السود وتشويه صورتهم تحت تأثير مالكها ميردوك الذى يرى أن مظاهرات السود يجب أن تواجه بالعنف، وانعكس ذلك على تغطية صحف ميردوك لمظاهرات السود عام ١٩٨١ ، وبالرغم من أن هذه المظاهرات كانت احتجاجا على ارتفاع نسبة البطالة بين السود إلا أن الصحافة صورت الأمر على أن العنف من طبيعة السود، وأنهم يمثلون تهديدا للمجتمع البريطانى.

وقد شنت الصحافة البريطانية فى أوائل الثمانينات حملة صحفية عنيفة ضد السود، وقامت بنشر إحصائيات للجريمة على أساس عنصرى لتؤكد أن السود هم سبب تزايد نسبة الجريمة فى بريطانيا، كما أثبت هولنجسورث أن هذه الحملة كانت مشحونة بأساليب التضليل والأكاذيب وتشويه الحقائق، ويعرض الكثير من الأمثلة علي ذلك.

أما الدراسة الثانية التى قدمت خلال الثمانينات حول هذا الموضوع، فقد قام بها جوردون وروزنيبرج، وقد أكدت هذه الدراسة أن الصحافة هى التى خلقت هذه المشكلة، وحددت طبيعتها من خلال تركيزها على تصوير السود باعتبارهم مشكلة، وأنهم يسببون المشاكل ويثيرون المتاعب للمجتمع البريطانى حيث أدى وجودهم إلى تناقص فرص البيض فى الحصول على الوظائف والمساكن كما قامت الصحافة بخلق صور نمطية للسود وأشعلت المشاعر العرقية من خلال الإثارة(٢٢).

وأكدت هذه الدراسة أن الصحافة البريطانية قد قامت بدور كبير فى المحافظة على التفرقة العنصرية وتبريرها فى بريطانيا، وعلى كل مستويات المجتمع، حيث أثارت مخاوف الجماهير وشكوكهم ضد المهاجرين وبخاصة السود، وخلقت جوا يساعد على تشجيع الأنشطة العنصرية والكراهية العنصرية، كما أن تغطية الصحف البريطانية لقضية العنصرية والهجرة إلى بريطانيا قد افتقدت الموضوعية وتميزت بعدم الدقة والانتقائية والتضليل والصور النمطية، وعملت على تشويه وتحريف الحقائق.

وقد قام الباحثان بتحليل تغطية الصحافة البريطانية لمظاهرة قام بها السود فى عام ١٩٨١ ضد البوليس الإنجليزى نتيجة لعدم قدرته على الكشف عن مرتكبى حريق (نيوكروس) الذى راح ضحيته ١٣ شابا أسود، وقد اتهم السود البيض بارتكاب هذا الحريق، وقد قامت هذه المظاهرة بالاحتجاج على معالجة الصحافة لهذا الحدث، وأكد السود أن معالجة الصحافة لحريق نيوكروس كانت مشوهة ومتحيزة ضد السود، وقد سارت المظاهرة إلى فليت ستريت، وبالرغم من أن المظاهرة كانت غاضبة، إلا أنها لم ترتكب أية حوادث عنف ضد الصحف، ومع ذلك فقد صورت الصحافة القومية البريطانية هذه المظاهرة على أنها أعمال شغب عنصرية واستخدمت العناوين المثيرة والتصوير الدرامى للمظاهرة بهدف إثارة العواطف العنصرية للبيض، كما اتهمت الصحف السود بأنهم كانوا يهدفون من هذه المظاهرة إلى مهاجمة البوليس وسرقة المحال التجارية، وأشارت الصحف البريطانية إلى أن هناك عناصر سياسية متطرفة تحرك السود، وأنهم يهدفون إلى تكوين ميليشيات من السود لتهديد المجتمع البريطانى، وبالرغم من اتهام الصحافة السود بالعنف وارتكاب الجرائم إلا أنها قد تجاهلت تماما الأوضاع التى يعانون منها كضحايا للعنف العنصرى، واستبعدت جميع الصحف احتمال أن يكون حريق نيوكروس نتاجا لاعتداء عنصرى من جانب البيض على السود، بالرغم من أن الكثير من التقارير الرسمية قد أكدت ذلك (٢٣).

وهكذا كان التحيز سببا رئيسيا فى قيام الصحافة بتشويه الحقائق وإخفاء الكثير منها والتى تدين البيض بالاعتداء على السود، وهو ما يشكل فى حد ذاته اعتداء على حق الجماهير فى المعرفة من ناحية، وإثارة للتفرقة العنصرية من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للمرأة فقد أوضحت بعض الدراسات تحيز الصحافة ضد المرأة، وأنه فى السنوات العشر الأخيرة (١٩٧٦ - ١٩٨٦) أصبحت النساء غاضبات جدا من معاملة وسائل الإعلام فى بريطانيا للمرأة وتصويرها بشكل أساسى على أنها سلعة جنسية (٢٤)، وقد جاءت مبالغة الصحف الشعبية مثل الصن والديلى ميرور فى نشر صور النساء العاريات على الصفحة الثالثة لتكرس هذا الاتجاه فى تصوير المرأة

باعتبارها سلعة جنسية.

٥ - التحيز على المستوى الدولى:

أوضحت العديد من الدراسات تحيز الصحافة البريطانية ضد شعوب دول العالم الثالث، وعلى سبيل المثال فقد قام عبد الله بتحليل صورة ليبيا فى جريدة التايمز، وثلاث صحف افريقية أخرى بالتطبيق على هجوم الطائرات الأمريكية على ليبيا، وكان مما أوضحته هذه الدراسة أن الصحف الغربية (بالتطبيق على جريدة التايمز) تعمل بشكل دائم على تهيئة العقل الأوربى لتقبل أى عمل تقوم به الدول الغربية ضد شعوب العالم الثالث، واعطاء مثل هذه الأعمال العدوانية مبررات أخلاقية، وذلك من خلال التركيز على وصف هذه الدول بالعنف والارهاب وارتباطها بالشيوعية(٢٥). كما أوضحت دراسة أخرى قام بها الباحث نفسه أن هذا النهج الذى تتبعه الصحف الغربية يتطابق تماما مع النهج الذى اتبعته عند بداية الاستعمار الأوروبى لافريقيا وآسيا من حيث محاولة إمداد العقل الأوربى بمبررات أخلاقية لاستعمار هذه الشعوب(٢٦).

وتأتى شعوب الأمة العربية فى مقدمة شعوب العالم الثالث التى أوضحت العديد من الدراسات تحيز الصحافة البريطانية ضدها، فقد حلل روزميرى رايتر تغطية الصحافة الغربية ومن بينها الصحافة البريطانية لمؤتمر القمة العربى الذى عقد فى مارس ١٩٧٢، وكان من نتائج هذا المؤتمر انشاء صندوق بـ ١,٥ مليون دولار لدعم الدول الافريقية تموله الدول العربية البترولية، وقد بينت هذه الدراسة أن تغطية الصحافة الغربية لهذا الحدث كانت مضللة، فقد ركزت هذه الصحافة فى مواجهة هذا الحدث على التذكير بدور الغرب فى تنمية الاحتياطيات البترولية العربية، واتهمت هذه الصحف العرب بأنهم يقومون بتجارة الرقيق، وأنهم كانوا يستعبدون الأفارقة السود، وربطت هذ الصحف بين الصراع العربى الاسرائيلى وبين هذا الحدث، وأكدت أن هدف العرب هو تشجيع عداء الدول الافريقية المستفيدة من هذا الصندوق ضد إسرائيل(٢٧).

كما أوضحت دراسة حلمى خضر سارى أن الصحف البريطانية قد عكست فى

عرضها لشؤون الوطن العربى تحيزاً ثقافياً ذا استعلاء عرقى، وأنها لم تقتصر فقط على اساءة عرض الوطن العربى، بل إنها وبشكل أكثر تأكيدا وربما أكثر خطرا أبقت شرائح كبيرة من قرائها على جهلهم وتخبطهم فيما يتعلق بالتطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى والتعليمى الذى مر به عدد من الأقطار العربية فى العقدين الماضيين(٢٨).

كما أوضحت دراسة محمد محسن لتغطية الصحافة البريطانية للغزو الاسرائيلى لجنوب لبنان، أنها كانت غير متوازنة ومتحيزة ضد اللبنانيين، وفى الوقت نفسه فإنها كانت متحيزة لإسرائيل، حيث تبنت الصحافة البريطانية وجهات النظر الاسرائيلية التى نقلتها عن المصادر الرسمية الإسرائيلية، كما تبنت التفسير الإسرائيلى للغزو حول حماية أمن إسرائيل، وإنقاذ الجنديين الإسرائيليين الذين اختطفهما الشيعة، وأنها عملية انتقام من الاعتداءات على إسرائيل، هذا بالإضافة إلى أنها قدمت صورة ايجابية للقوات الإسرائيلية وفى الوقت نفسه عكست صورة سلبية للمقاومة اللبنانية باستخدام المصطلحات الإسرائيلية مثل الارهابيين – الأصوليين – العصابات(٢٩).

تفسير ظاهرة التحيز :

ارجع الكثير من الباحثين التحيز إلى القيم الخبرية، وهى المعايير التى تعتمد عليها الصحف فى انتقاء ونشر الأخبار، حيث يقول بيتر جولدنج وفيليب اليوت: إن المفهوم الذى نشأ وتطور فى وسائل الإعلام الغربية للقيم الخبرية قد جعل التركيز ينصب أساسا على النخبة فيما يتعلق بالأخبار الداخلية، كما جعل معظم الأخبار الخارجية تدور حول الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الغربية التى تشكل النخبة من الناحية الدولية(٣٠).

كما حدد جالتونج وروج فى دراستهما التى تناولت تغطية أحداث الكونغو وكوبا وقبرص فى أربعة صحف غربية أربعة عناصر تؤثر على اختيار ونشر الأخبار هي:

١ – كلما تزايدت أهمية الحدث بالنسبة للنخبة فى المجتمع تزايدات إمكانية نشره.

٢ – كلما تزايدت أهمية الحدث بالنسبة لدول النخبة تزايدت إمكانيه نشره.

٣ – كلما كان الحدث متعلقا بأشخاص مشهورين فى المجتمع تزايدت إمكانية نشره.

٤ – كلما كانت نتائج الحدث سلبية تزايدت إمكانية نشره.

وبتطبيق هذه العناصر، اتضح أن الصحف تركز فى اختيارها للأنباء على الأحداث المتعلقة بالنخبة، سواء على المستوى الدولى أو على مستوى المجتمع، أى أن الأخبار تميل إلى التركيز على النخبة، وذلك ينطبق على دول النخبة، كما ينطبق على الأفراد النخبة، ونتيجة لذلك يصف جالتونج وروج النظام الاتصالى الدولى بأنه إعلام نخبوى، ولا يعطى أهمية للأفراد أو الدول العادية التى تخرج عن نطاق النخبة(٣١).

وقد ساد هذا التفسير معظم البحوث التى تناولت ظاهرة التحيز فى الصحافة البريطانية، فقد استخدمه هارتمان فى تفسيره لتحيز الصحافة ضد اتحادات العمال، حيث يقول : إن القضايا الرئيسية التى تنتظم حولها الأخبار هى إلى حد كبير نتاجا لعلاقات القوى فى المجتمع، وتشكل هذه العلاقات القيم الخبرية التى على أساسها تنتج وسائل الاعلام المختلفة أنماطا متشابهة من الأخبار، لذلك تميل وسائل الاعلام إلى تغطية أخبار الاضرابات على أنها تشكل تهديدا للنظام الصناعى، وبذلك فإن الأخبار تميل إلى إضفاء الشرعية على النظام الاجتماعى القائم. وهذا الميل يتزايد بإدراك حقيقة أن الأخبار نادرا ما تهتم بالأحداث العادية، ولكنها تتركز حول الأحداث غير العادية أو الشاذة ولذلك يتم نقل أخبار الاضرابات بشكل يومى بعدم شرعية هذه الاضرابات، فى حين تعطى الشرعية للنظام القائم فى المجتمع، وتشير الشكوك حول شرعية أنشطة اتحادات العمال(٣٢).

كما اعتمدت الدراسات الأخرى مثل دراسة ماكويل وكيبل وهولنجسورث على هذا التفسير، كما تبنته اللجنة الملكية للصحافة عام ١٩٧٧ ، ولا شك أن هذا

التفسير يجد الكثير من الأدلة على مصداقيته، ولكن مع ذلك لا يمكن الاكتفاء به، بل إن الاعتماد عليه وحده من شأنه أن يؤدى إلى إلقاء اللوم على المهنيين (الصحفيين) الذين يقومون باستخدام هذه القيم الخبرية كمعايير لانتقاء ونشر الأخبار، كما أن هذه القيم الخبرية هى إنتاج رأسمالى غربى، ومن ثم فإنها تشكل جزءا من نظام متكامل كان لابد أن يؤدى إلى تحيز وسائل الاعلام.

ومن هنا فإنه يمكن القول : إن القيم الخبرية المستخدمة هى إحدى العوامل التى تشكل ظاهرة التحيز والاختلال فى تدفق الأنباء، لكنها ليست العامل الوحيد، فهناك عوامل أخرى هى :

١ – النظام الغربى لوسائل الاعلام : ويأتى داخل هذا النظام اقتصاديات الصحف التى أدت إلى تزايد ظاهرة التركيز والاحتكار فى ملكية الصحافة، وقد لعب ذلك دورا أساسياً فى زيادة ظاهرة التحيز، فالدراسات التى سبق أن أشرنا إليها أوضحت تزايد ظاهرة التحيز خلال السبعينات والثمانينات، وهو ما تواكب مع تزايد ظاهرة التركيز والاحتكار وهو الأمر الذى يمكننا من القول بدرجة كبيرة من الثقة أن تزايد ظاهرة التحيز كان نتاجا لتزايد التركيز والاحتكار فى ملكية الصحافة، وجاءت ملكية الشركات متعددة الجنسية على وجه الخصوص لتزيد من ظاهرة التحيز، حيث تسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم الذى يضمن مصالحها، وذلك من خلال تحدى جميع الاتجاهات المعارضة للوضع القائم مثل حزب العمال والاتحادات العمالية، وتصوير جميع المشاكل التى تواجه المجتمع الرأسمالى على أنها تأتى نتيجة الأنشطة غير مشروعة يقوم بها الخارجون عن النظام مثل المهاجرين (السود على وجه الخصوص) والاتحادات العمالية، وعلى المستوى الدولى تعمل هذه الشركات متعددة الجنسية على ضمان أن تأتى قرارات السياسيين لصالح استغلالها للشعوب الأخرى، وذلك من خلال تثبيت نظرة الاستعلاء العرقى لدى شعوب الغرب، وتهيئة العقل الأوربى لتقبل أى عمل عدوانى على شعوب الدول الفقيرة فى آسيا وافريقيا.

ومن ناحية أخرى، فقد لعبت اقتصاديات السوق، والاستراتيجيات التنافسية

التى اتبعتها الصحف، والتى دفعت تكاليف إصدار الصحف إلى التزايد بشكل متواصل دورها فى تقليل قدرة الأفراد والجماعات السياسية على الدخول إلى السوق بإصدار صحف جديدة، ومن ثم فقد تزايد الاختلال فى تدفق المعلومات والآراء إلى الجمهور، أو بمعنى أكثر تحديدا اقتصر على تلك الرؤية التى تعكسها الصحف القائمة المملوكة للشركات متعددة الجنسية، والتى تعكس تحيزا ضد كل ما يمكن أن يمثل تحديا للوضع القائم، بالاضافة إلى تكريس النظرة الاستعلائية العرقية من جانب شعوب الغرب ضد الشعوب الأخرى.

٢ – إن السلطة تلعب دوراً واضحاً فى تشكيل هذه الظاهرة، فقد أوضحنا من قبل أن ملكية الشركات متعددة الجنسية قد أدت فى النهاية إلى تقليل استقلال الصحف عن السلطة الممثلة فى اليمين المحافظ، بالإضافة إلى ذلك فقد أثبت عدد من البحوث أن تغطية الصحف لأخبار إضرابات العمال جاءت بناء على استراتيجية قد وضعتها السلطة نفسها، وقامت بإقناع رؤساء التحرير بتبنيها من خلال علاقاتها بهم، هذا بالإضافة إلى أنها تصبح فى كثير من الأحيان المصدر الأساسى للأنباء.

٣ – الثقافة السائدة فى المجتمع، فهناك الكثير من العوامل الثقافية التى لعبت دورا فى تكوين فكرة الاستعلاء العنصرى العرقى للبيض على الملونين، وساهمت الثقافة الغربية فى إعطاء مبررات أخلاقية لاستغلال شعوب العالم الثالث، ولا شك أن الصحفيين يتلقون هذه الثقافة وتؤثر فى نظرتهم للأحداث، فقد أثبتت بعض الدراسات مثل دراسة حلمى خضر سارى وأبو بكر عبد الله اللتين سبقت الإشارة إليهما، أن هناك عوامل تاريخية وثقافية قد لعبت دورا أساسيا فى تشكيل ظاهرة التحيز ضد شعوب افريقيا والشعوب العربية، ولا شك أن مجمل أطروحات الثقافة الغربية لا تأتى فى النهاية فى صالح الشعوب الضعيفة أو القوى الضعيفة فى المجتمع مثل العمال والملونين.

رابعا: الديموقراطية الداخلية والاستقلال التحريرى:

فى مواجهة تزايد ظاهرة التركيز والاحتكار فى ملكية الصحافة إحتل موضوع الديموقراطية الداخلية فى الصحف مكانة هامة فى المناقشة العامة حول حرية الصحافة فى بريطانيا منذ مطلع السبعينات، وتقوم فكرة الديموقراطية الداخلية على قدرة الهيئات التحريرية للصحف على وضع السياسة التحريرية للصحيفة، ومتابعة تنفيذها بدون تدخل من جانب الملاك، هذا بالإضافة إلى الاستقلال التحريرى للصحيفة الذى يعنى أن يكون رئيس التحرير هو المسئول عما ينشر فى الصحيفة.

وقد قدمت هذه الأفكار باعتبارها تمثل حلا لمشكلة تزايد التركيز والاحتكار فى ملكية الصحافة، وذلك للتقليل من أهمية الملكية طالما أن الهيئات التحريرية للصحف تلعب الدور الأساسى فى تحديد وتنفيذ السياسة التحريرية للصحيفة، وقد تم الترويج لفكرة أن الدوافع الأساسية لملاك الصحف الذين ظهروا عقب الحرب العالمية الثانية هى دوافع تجارية، وأن غرضهم الأساسى هو تحقيق الأرباح، ويستند أصحاب هذا الرأى (جراهام ميردوك وبيتر جولدنج) على ما أدلى به لورد تومسون أمام اللجنة الملكية الثانية عام ١٩٦١ من أن غرضه الأساسى هو تحقيق الأرباح، وتأسيسا على ذلك ينطلق هذان الباحثان إلى مقولة إن الملاك الجدد لايتدخلون فى السياسة التحريرية لصحفهم طالما تحقق أرباحا.

ولاشك أن هذه المقولة تجد الكثير من الأدلة على عدم صدقها، وأن الملاك الجدد فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية لايختلفون عن ملاك الصحف قبل هذه الحرب فى التدخل لتحديد السياسة التحريرية لصحفهم، واستخدام هذه الصحف لتحقيق أغراض أخرى (سياسية بالأساس)، بل أن هناك الكثير من الدراسات الأخرى التى أوضحت عكس مقولة ميردوك وجولدنج. وعلى سبيل المثال يرى كوران وسيتون أن مقولة إن الصحافة البريطانية قد أفلتت فى فترة مابعد الحرب من سيطرة بارونات الصحافة، وأن الملاك الجدد للصحف قد تركوا مهمة التحرير للصحفيين هى مقولة مضللة[٣٣].

يرى لورد ريتشارد ماريش رئيس رابطة ملاك الصحف ١٩٧٥ - ١٩٨٦ أن

الاستقلال التحريرى هو خرافة رومانتيكية يحلم بها رؤساء التحرير، فليس هناك شك أن الملاك الذين ينفقون الكثير من المال على الصحف لن يسمحوا لها بأن تعبر عن آراء لايوافقون عليها، ويكتشف رؤساء التحرير بسرعة أنهم إذا كانوا يريدون أن يجعلوا الصحيفة تعبر عن آراء تخالف آراء مالكها، فإن عليهم أن يبحثوا لأنفسهم عن وظيفة أخرى.

كما يويد جيرمى تونستال الرأى السابق فى وصف الاستقلال التحريرى أو رئيس التحرير المستقل الذى يسيطر على مضمون الصحيفة بأنه خرافة.

وقد قدمنا خلال الفصول السابقة الكثير من الأدلة على تدخل الملاك الجدد فى تحديد وتنفيذ السياسة التحريرية لصحفهم، وهو مايؤكد أن الصحف البريطانية قد تناقص استقلالها التحريرى فى ظل سيطرة الملاك الجدد، وأن فكرة الاستقلال التحريرى، والضمانات التى وضعت لذلك عند شراء هؤلاء الملاك للصحف لم تتحقق، ورغم أن فكرة الاستقلال التحريرى فى حد ذاتها هى جوهر فكرة الديموقراطية الداخلية فى المؤسسات الصحفية التى تمثل بدورها حلاً لكثير من المشاكل التى تعانيها الصحافة، إلا أن هذه الفكرة لم يتح لها إمكانية التحقيق فى ظل ظروف التركيز والاحتكار فى ملكية الصحافة.

ويرى ستيوارت هولاند أن المدخل إلى الديموقراطية الداخلية فى الصحافة يمكن تحقيقه بواسطة الحكومة على أساس سياسة الباب المفتوح، وذلك بتقديم تشريع يتناول الإصلاح العام فى الصحافة الذى يعطى للصحفيين الحق فى انتخاب وفصل كل من رؤساء التحرير والإدارة إذا أرادوا بأغلبية الأصوات، ولاشك أن ذلك سيوصف من قبل الصحافة الرأسمالية بأنه مسدس مصوب إلى رأس الحرية، لكن الحقيقة أن ذلك سوف يوسع الديموقراطية فى صناعة الصحافة لا أن يدخل سيطرة الدولة عليها.

ويضيف نيل اتشيرسون اقتراحا آخر إلى ذلك، هو ضرورة إنشاء لجان تحريرية منتخبة يكون لها حقوق قانونية بحيث يكون لمثل هذه اللجان الحق فى استشارتها عن أية محاولة لبيع الصحيفة، وأن يكون لها الحق فى المحافظة على الشخصية العامة

للصحيفة، وأن لايتم تغيير سمات هذه الشخصية بدون موافقة اللجنة، وفى حالة وقف الصحيفة أو بيعها يكون لهذه اللجنة الحق -قانونيا- فى أن تعطى الفرصة لبحث استمرارية نشر الجريدة سواء بتحويلها إلى شركة مساهمة أو تعاونية أو البحث عن مالك جديد.

ولاشك أن مثل هذه الاقتراحات يمكن أن تقدم حلا لمشكلة الديموقراطية الداخلية فى المؤسسات الصحفية، وأن تجعل لهيئات تحرير الصحف القدرة على تشكيل السياسة التحريرية للصحيفة، وأن تقلل من قدرة الملاك على التدخل فى شئون التحرير، لكن الخطورة فى الأخذ بهذه المقترحات الجزئية أنها يمكن أن تقدم حلولا جزئية مؤقتة لمشكلات معينة، وهو مايمكن أن يعيق فى النهاية البحث عن مشروع متكامل لحل أزمة الصحافة من جوانبها المختلفة.

خامسا: الإدارة الرأسمالية للصحافة:

ساهمت الإدارة الرأسمالية للصحافة فى بريطانيا فى تحقيق أو على الأقل زيادة الكثير من العوامل السلبية التى أثرت بشكل كبير فى تشكيل أزمة الصحافة البريطانية، فعن طريق اتباع استراتيجيات تنافسية تقوم على زيادة التوزيع، وتحقيق الأرباح من خلال الإعلانات فقد أدى ذلك إلى زيادة تكاليف إصدار الصحف بشكل كبير، وأدى ذلك إلى عدم قدرة الصحافة الراديكالية التى تهتم بالرأى والتعليق السياسى الجاد على الاستمرار والحياة، ومن ثم فقد تناقصت الصحف القائمة علي أسس تجارية والتي تركز على الإثارة والجنس لكى تضمن المزيد من القراء(٣٤).

ومن ناحية أخرى فقد أدت زيادة تكاليف إصدار الصحف إلى عدم قدرة الأفراد والجماعات السياسية على الدخول إلى سوق الصحافة بإصدار صحف جديدة، وقطع الطرق على أية مشروعات تعاونية يمكن أن يقوم بها الصحفيون أنفسهم لإصدار الصحف، وهو ما أدى فى النهاية إلى إغلاق السوق على الشركات الكبرى (متعددة الجنسيات فى أغلبها).

ومن ناحية أخرى فقد أدى ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى أن أصبحت معظم

الصحف البريطانية تحقق خسائر، وهو مايعنى فشل الصيغة التى وضعت منذ بداية القرن العشرين فى زيادة التوزيع، والتمويل عن طريق الإعلان، وقد ساهم كل ذلك فى أن تسقط الصحف نتيجة لعدم قدرتها على تحقيق التوازن بين التكاليف والعائدات فى أيدى المجموعات أو التكتلات الاقتصادية ذات المصالح التجارية والصناعية المتنوعة، وفى مجال وسائل الإعلام الأخرى مثل الراديو والتليفزيون والأقمار الصناعية.

كما أدت زيادة التكاليف بشكل كبير إلى التفكير منذ مطلع السبعينات فى إدخال التكنولوجيا الجديدة، وذلك بهدف تقليل النفقات، وقام مؤيدو إدخال التكنولوجيا الجديدة بالترويج لمجموعة من الأفكار منها أن هذه التكنولوجيا الجديدة سوف تساعد على تقليل تكاليف إصدار الصحف، وبالتالى يمكن أن تيسر إمكانية الدخول إلى سوق الصحافة بإصدار صحف جديدة، وهو ما يمكن أن يؤدى إلى زيادة التنوع فى الصحافة البريطانية.

لكن التكنولوجيا الجديدة كما أوضحت حالتى تودای واندبندانت لم تؤد إلى تقليل تكاليف الإنتاج، فبالنسبة لحالة تودای فقد أشارت بعض المصادر إلى ارتفاع تكاليف الإصدار وأن ايدى شاه قد احتاج إلى أكثر من ٢٢ مليون جنيه لإصدار الجريدة، كما أن الجريدة لم تستطع الاستمرار بشكل مستقل، أما جريدة الأندبندانت فقد بلغت تكاليف إصدارها ١٨ مليون جنيه، وبالرغم من أنها حققت رقم توزيع كبير منذ البداية إلا أنها لم تستطع أن تحقق أرباحا إلا فى عام ١٩٨٨ بعد عامين من إصدارها، ومازالت هناك شكوك فى إمكانية استمرار هذه الجريدة كجريدة مستقل.

ويرى فرانك آلون أن حالة ايدى شاه وجريدة تودای توضح أن التكنولوجيا الجديدة لاتؤدى بالضرورة إلى إمكانية وجود التعددية، أو تشجيع إنشاء صحف جديدة، كما أنها لاتمثل الحل المثالى لمشكلات الصحافة الحديثة، وقد جاءت هذه الحالة لتمثل تحديا لوجهة النظر القائلة بأنه لكى توجد صحافة حرة ومتنوعة، فلابد من خلق الظروف التى يمكن أن تؤدى إلى ازدهار الصحافة، وبالتالى فإن

التكنولوجيا الجديدة تمثل للصحف إحدى مقومات الازدهار حيث يمكن أن تقلل من تكاليف إصدار الصحف، وبالتالى إمكانية نشوء صحف جديدة، أما الحقيقة فإن التكنولوجيا الجديدة قد أدت إلى زيادة قوة الصحف الموجودة، لكن بالنسبة للصحف الجديدة فإن إمكانية الاستمرار كانت صعبة.

وإذا كانت التكنولوجيا الجديدة لم تؤد إلى تحقيق ماكان يحلم به البعض فى تقليل تكاليف الدخول إلى السوق، وإصدار صحف جديدة، فإنه أيضا بالنسبة للصحف القائمة، فإن عملية الإحلال كانت صعبة التكاليف وساهمت فى النهاية فى وقوع معظم الصحف فى أيدى الشركات متعددة الجنسية، وهكذا فإنها ساهمت فى زيادة رسملة الصحافة.

هناك أيضا نقطة أخرى على جانب كبير من الأهمية هى أن عملية إدخال التكنولوجيا الجديدة قد أدت إلى زيادة حدة الصراع الطبقى بين إدارات الصحف التى تريد إدخال هذه التكنولوجيا، وبين العمال الذين رأوا أن هذه التكنولوجيا تمثل الخطر الأساسى على مستقبلهم وتهددهم بالبطالة، وقد زادت حدة الصراع منذ منتصف السبعينات، ففى خلال عام ١٩٧٤ شهدت الصحافة البريطانية ١١ نزاعا بين إدارات الصحف والعمال، إدت إلى أن تتحمل الصحف خسائر مالية كبيرة، كما حدث ١٥ نزاعا فى عام ١٩٧٥، وغالبا ماكانت هذه النزاعات مصحوبة بالتوقف عن العمل، كما أنه خلال الفترة من أول نوفمبر ١٩٧٦ إلى ٢٨ فبراير ١٩٧٨ منعت سلسلة من الإضرابات العمالية صدور ٥٤ مليون نسخة من الصحف، كما أدت هذه الإضرابات إلى توقف التايمز والصنداى تايمز لمدة عام كما تصاعدت أيضا حدة النزاع بين اتحادات العمال وإدارات الصحف خلال الثمانينات.

سادسا: محاولات إغلاق مهنة الصحافة على أعضاء الاتحاد القومى للصحفيين:

كان من نتائج الصراع بين إدارات الصحف والصحفيين نشوء فكرة إغلاق مهنة الصحافة على أعضاء الاتحاد القومى للصحفيين NUJ وهى الفكرة المعروفة بـ Closed Shop.

وتقدم هذه الفكرة باعتبارها تمثل حماية للصحفيين من خطر البطالة، لكنها فى الحقيقة تمثل قيدا على حرية الصحافة.

وهناك هيئتان تمثلان الصحفيين فى المملكة المتحدة هما: رابطة الصحفيين IOJالتى أنشئت فى عام ١٨٨٤، وتعتبر أقدم رابطة مهنية للصحفيين فى الدول الناطقة بالإنجليزية، وتضم هذه الرابطة فى عضويتها ٣ آلاف صحفى.

أما الهيئة الثانية فهى الاتحاد القومى للصحفيين NUJ الذى كان قد أنشىء عام ١٩٠٧، وبالرغم من أنه أحدث من رابطة الصحفيين إلا أنه يضم فى عضويته ٣٠ ألف صحفى. كما أنه توجد أيضا رابطة تمثل رؤساء تحرير الصحف.

وقد بدأ الاتحاد القومى للصحفيين فى المطالبة بإغلاق مهنة الصحافة على أعضائه Closed Shop منذ عام ١٩٢٠، لكنه لم يجد أحدا يستمع له نتيجة للوعى بخطورة الفكرة على حرية الصحافة، ومبدأ الحرية التحريرية التى بمقتضاها يصبح من حق رئيس التحرير نشر مايشاء من أى مصدر يشاء.

ويبدو أن الاتحاد القومى للصحفيين قد تخلى عن الفكرة منذ عام ١٩٢٠، إلى أن بدأت تعود إلى الظهور عام ١٩٦٥ حيث بدأ الاتحاد يطالب بحظر استخدام أو توظيف أى صحفى متخرج حديثا من الجامعة قبل أن يعمل ٣ سنوات على الأقل فى الصحف الإقليميةثم زاد الاتحاد من مطالبه حيث أعلن بوضوح مطلبه بحظر نشر أية مساهمات من غير أعضاء الاتحاد فى الصحف.

وفى عام ١٩٧٣ نظم الاتحاد القومى للصحفيين إضرابا مطالبا بإغلاق مهنة الصحافة على أعضائه، وأصدر مايسمى بالميثاق السلبى الذى نص أحد بنوده على أن أعضاء الاتحاد لن يتعاونوا مع غير أعضائه.

وقد تبنى حزب العمال فى حملته الانتخابية لعام ١٩٧٤ مطالب الاتحادات العمالية فى إغلاق المهن على أعضائها، وكان من بين ذلك إغلاق مهنة الصحافة على أعضاء الاتحاد القومى للصحفيين NUJ، وبعد أن نجح حزب العمال فى تشكيل الحكومة عام ١٩٧٤، قدم مايكل فوت وزير القوى العاملة فى حكومة

العمال مشروع قانون الاتحادات العمالية، وكان هذا القانون يتضمن نصا بإغلاق مهنة الصحافة على أعضاء الاتحاد القومى للصحفيين، وقد اختلفت الآراء حول هذا النص وحدث صراع طويل بين أعضاء البرلمان، واستطاعت المعارضة (حزب المحافظين) أن يضع الحكومة فى موقف صعب، مما اضطرها إلى سحب مشروع القانون، وحذف هذا النص.

ويلاحظ أن هذا النص قد لقى معارضة واسعة من الكثير من الهيئات الديموقراطية المهتمة بالحريات وحقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال فقد أرسل مائة من الأكاديميين خطابا إلى الملحق الأدبى لجريدة التايمز قالوا فيه: إن اقتراح حكومة العمال بإغلاق مهنة الصحافة على أعضاء الاتحاد القومى للصحفيين Closed Shop يشكل تهديدا خطيرا لحرية التعبير.

كما عارض المعهد الدولى للصحفيين هذه الفكرة، حيث أصدر بيانا قال فيه: إن الصحفيين فى كل أنحاء العالم ينظرون إلى بريطانيا كمثال لحرية الصحافة، لذلك فإنه مما يزيد من قلقهم أن يروا مشروعا مقدما إلى البرلمان البريطانى يؤدى إلى إغلاق مهنة الصحافة على الاتحاد القومى للصحفيين، حيث إن ذلك يمثل تهديدا خطيرا لحرية الصحافة، ولذلك يؤيد المعهد الصحفيين البريطانيين ضد خطر إغلاق مهنة الصحافة على أعضاء الاتحاد القومي للصحفيين، وطالب المعهد الحكومة باستثناء الصحافة والإذاعة من تشريع الاتحادات العمالية، واستقبال وفد من المعهد للتعبير عن قلق المعهد بخصوص ذلك(٣٤).

وقد طلب إلى مجلس الصحافة إبداء رأيه فى هذا الموضوع، لكن المجلس رفض أن يعطى رأيه على أساس أنه ليس طرفا فى هذا الصراع، لكنه فيما بعد أكد فى شهادته أمام اللجنة الملكية للصحافة عام ١٩٧٧ إدانته لفكرة إغلاق مهنة الصحافة على اتحاد معين واعتبر أن ذلك يمثل خطرا على حرية الصحافة.

ولكن بالرغم من هذه المعارضة الواسعة فقد قام مايكل فوت بتقديم مشروع النص على إغلاق مهنة الصحافة على الاتحاد القومى للصحفيين مرة أخرى عام ١٩٧٦، وقد ووجه مرة أخرى بمعارضة شديدة فى مجلس العموم، الأمر الذى

اضطر الحكومة إلى إدخال نص على قانون الاتحادات العمالية وعلاقات العمل ينص على «أن تقوم الأطراف المشتركة فى مهنة الصحافة والمنظمات الممثلة لها، وهى الملاك ومنظماتهم، والمنظمات الممثلة للصحفيين، ورابطة رؤساء التحرير بالاتفاق على صيغة ميثاق يحتوى على توجيهات للملاك والاتحاد القومى للصحفيين ورابطة الصحفيين ورؤساء التحرير فى المسائل المتعلقة بحرية الصحافة، وإذا فشلت هذه المنظمات فى الاتفاق على مشروع هذا الميثاق، فإن على وزير التجارة أن يقوم بإعداد مشروع ميثاق وتقديمه إلى البرلمان، على أن يشمل هذا الميثاق التوجيهات العملية المتعلقة بحرية الصحافة، والنص على ضرورة تجنب كل مامن شأنه أن يؤدى إلى حدوث أى ضغط لتحريف الأخبار أو التعليق أو النقد(٣٥).

وقد حدد القانون فترة ١٢ شهرا يتم فيها الاتفاق على مشروع هذا الميثاق بين المنظمات المهنية يصبح بعدها على وزير التجارة إعداد وتقديم مشروع ميثاق إلى البرلمان، ولكن كانت هناك اختلافات حادة بين المنظمات المهنية إذ رفضت كل المنظمات المهنية الأخرى فكرة إغلاق مهنة الصحافة على أعضاء الاتحاد القومى للصحفيين، بينما ظل الاتحاد القومى للصحفيين يصر على تطبيق الفكرة، وقد قام بدعوة أعضائه للإضراب لمدة ٢٤ ساعة فى عام ١٩٧٧، كما قام بإضراب ثان بدأ فى٣ يونيو ١٩٧٧، وانتهى فى ١٠ يناير ١٩٧٨، أى إنه استمر لمدة ٧ أشهر وذلك فى صحف ويستمنستر برس، مما سبب خسارة لهذه الصحف قدرت بحوالى مليون جنيه.

وقد حاولت اللجنة الملكية للصحافة صياغة مشروع الميثاق الذى نص عليه قانون الاتحادات التجارية وعلاقات العمل الصادر سنة ١٩٧٦ بعد استشارة المنظمات المهنية وقد جاء فى هذا الميثاق مايلى:

١- حق الصحفى فى العمل والكتابة والكلام طبقا لضميره دون أن يتعرض لأى تهديد سواء من مالك الجريدة، أو الاتحاد الذى ينتمى إليه.

٢- حق رئيس تحرير الصحيفة أو وكالة الأنباء فى قبول أو رفض أية مادة صحفية،

سواء كان مقدم المادة عضوا بالاتحاد القومى للصحفيين أو أية منظمة مهنية أخرى.

٣- حق رئيس التحرير فى الانضمام أو عدم الانضمام إلى أى اتحاد، وإذا كان عضوا بأى اتحاد فله الحق فى الاشتراك أو عدم الاشتراك فى أى عمل يدعو إليه هذا الاتحاد الذى هو عضو فيه.

٤- حماية حق رئيس التحرير فى قبول أو رفض أية مادة صحفية بصرف النظر عن آراء مالك الصحيفة أو إدارة الشركة، أو الاتحاد القومى للصحفيين، أو أية منظمة مهنية أخرى.

كما طالبت اللجنة بأن يتبنى الاتحاد القومى للصحفيين حكما جديدا ينص على عدم اجبار أى صحفى فى الانضمام أو عدم الانضمام إلى هذا الاتحاد، وأن الاتحاد لايمتلك أية سلطة على رفض أى طلب عضوية يقدم إليه نتيجة لآراء مقدم الطلب(٣٦).

ومن الواضح هنا أن صياغة الميثاق كما وضعتها اللجنة قد جاءت فى غير صالح الاتحاد القومى للصحفيين ومطالبه بإغلاق المهنة على أعضائه، وهو ماأدى إلى رفض الاتحاد له، وقد حسمت حكومة المحافظين بعد فوزها فى انتخابات ١٩٧٩ هذا الجدل حول إغلاق مهنة الصحافة على أعضاء الاتحاد القومى للصحفيين، حيث قامت بتعديل قانون الاتحادات العمالية وعلاقات العمل لينص على حرية العامل فى الانتماء إلى أى اتحاد يختاره، وألغى القانون الجديد فكرة الميثاق الذى كان قد نص عليه القانون السابق، كما أكد القانون الجديد على حظر طرد عامل من مهنته نتيجة لعدم انتمائه إلى اتحاد معين.

هناك أيضا نقطة تثور هنا وهى أن مؤيدى فكرة إغلاق مهنة الصحافة على أعضاء الاتحاد القومى للصحفيين يدعون أن معارضة هذه الفكرة تأتى من جانب اليمين المحافظ وأنها تتم لصالح ملاك الصحف، ولكن هذا الإدعاء تدحضه حقيقة أنه فى عام ١٩٧٦ أصدر ٦٠ من الكتاب الاشتراكيين بيانا أكدوا فيه أن فكرة

إغلاق مهنة الصحافة على أعضاء الاتحاد القومى للصحفيين تمثل أخطر التهديدات لحرية التعبير[٣٧].

وفى الحقيقة فإن هذه الفكرة غير الديموقراطية والمتناقضة مع حرية الصحافة، قد نشأت من خلال الصراع بين الصحفيين وملاك الصحف، فقد رأى الصحفيون أن أوضاع الصحافة، ووقوعها بشكل مستمر فى أيدى الشركات متعددة الجنسية أو الاحتكارات الكبرى تمثل خطرا على مستقبلهم وتهددهم بالبطالة، ومن ثم فقد رأى الاتحاد القومى فى هذه الفكرة مايمكن أن يعطيه قوة كبيرة فى انتزاع أفضل شروط للعمل، وأعلى أجور لأعضائه من أيدى ملاك الصحف، ولاشك أن هناك قدرا كبيرا من المشروعية لمثل هذا المطلب فى هذه الحالة، لكنه من الأجدر بالاتحاد القومى للصحفيين أن يسعى للكفاح بشكل مباشر لحل أزمة الصحافة، ومقاومة الاتجاه إلى التركيز والاحتكار وقيادة كفاح الصحفيين لإقامة مشروعات تعاونية لإنشاء صحف جديدة، أو إدارة صحفهم بأنفسهم، أى بمعنى آخر خلق فرص عمل جديدة للصحفيين، وضمان مستقبل الصحفيين عن طريق مقاومة التركيز والاحتكار فى سوق الصحافة، بدلا من أن يتبنى مثل هذه الأفكار غير الديموقراطية.

سابعا: تحرير الصحف والأخلاقيات الصحفية:

كان لديناميات سوق الصحافة التى خلقتها ظروف مابعد الحرب العالمية الثانية آثار سلبية متعددة على تحرير الصحف من ناحية، وعلى الأخلاقيات المهنية من ناحية أخرى.

ويمكن رصد العديد من هذه الآثار السلبية على النحو التالى:

١ - تناقص الاهتمام بالشئون العامة:

فنتيجة لتناقص دخل الإعلانات استمر الناشرون تحت ضغط قوى لزيادة التوزيع فى الاستجابة لمطالب السوق، كما تحددها بحوث التسويق، ونتيجة لذلك استمر التناقص فى المساحات المخصصة لتغطية الشئون العامة فى الصحف، وتناقص بشكل أكثر الاهتمام بالشئون السياسية نتيجة لأن بحوث التسويق قد أوضحت أن اهتمام

المرأة والشباب بهذه الشئون محدود، ونتيجة لذلك فقد تناقصت النسبة المخصصة للشئون العامة فى الصحف الشعبية إلى أقل من ١٠٪ من مساحتها الكلية.

وبالرغم من أن الصحف النوعية quality قد صمدت فى وجه هذا الاتجاه وحافظت على تقديم نسبة وصلت فى بعض الأحيان إلى أكثر من ٣٠٪ من مساحتها، فإن ذلك يرجع إلى أن هذه الصحف تتوجه أساسا إلى النخبة، وأن الإعلان الذى يقدم لها جاء نتيجة لتوجهها للنخب الاقتصادية الغنية، وهكذا كان الإعلان هو السبب فى أن هذه الصحف لم تتبن الاستراتيجيات التحريرية للصحف الشعبية.

ولكن إذا كانت الصحف الجيدة قد استطاعت الصمود لفترة زمنية، فإنه من الملاحظ أنها -وبخاصة فى االثمانينات- قد أخذت تتنهج الطريق نفسه الذى سارت عليه من قبل الصحف الشعبية، وذلك بتقليل النسبة المخصصة للشئون العامة، وقد لاحظت اللجنة الملكية الثالثة ١٩٧٧ أن التمييز بين الصحف الجيدة والصحف الشعبية لم يعد ملحوظا كما كان فى الماضى، وأن الفجوة قد أخذت تضيق بينهما.

ووجه الخطورة هنا هو أن تناقص اهتمام الصحف بالشئون العامة يهدد بتقليل أهميتها كأداة لنقل المناقشة الحرة فى المجتمع ولتحقيق حق الجماهير فى المعرفة، ويهدد بتحويلها إلى أداة للتسلية والترفيه.

٢- زيادة الاهتمام بالشئون الإنسانية ومواد التسلية:

كانت الاستجابة الثانية لضغوط السوق من جانب الصحافة الشعبية هى تزايد الاهتمام بالبحث عن القصص المتعلقة بالشئون الإنسانية، وجاء التوسع فى الاهتمام بهذه الشئون على حساب الاهتمام بالشئون العامة وقد زاد تركيز الصحف الشعبية بشكل كبير على أخبار الحوادث والجرائم[٣٨]، وفى سبيل الحصول على هذه القصص فقد ضحت الصحف بالمعايير المهنية وأخلاقيات الصحافة، ونتيجة لذلك فقد برزت مشكلة صحافة دفتر الشيكات.

ومن ناحية ثانية فإنه كانت القصص التى تسابقت الصحف للحصول عليها

بدفع مبالغ كبيرة من المال لاتمثل أية أهمية بالنسبة للمجتمع، ولايحقق نشرها مصلحة عامة، إذ غالبا ماكانت قصصا تافهة ذات طابع جنسى مليئة بالتفاصيل الجنسية!

ومن ناحية ثالثة، فإن الصحف قد استباحت لنفسها فى سبيل الحصول على مثل هذه القصص أن تنتهك حقوق المواطنين فى حماية حياتهم الخاصة باستخدام وسائل الخداع والتنصت وتركيب الوسائل الالكترونية الحديثة فى مخادع المواطنين للحصول على هذه القصص، وهو ما أدى إلى تزايد حدة النقد الموجه للصحافة، وبروز الحاجة لمعالجة هذه المساوىء، ولحماية حقوق المواطنين حتى لوجاء ذلك على حساب حرية الصحافة، كما أدت زيادة هذه الممارسات إلى التشكيك فى جدوى فلسفة التنظيم الذاتى لمهنة الصحافة.

وفى إطار ذلك أيضا تزايد اهتمام الصحف فى سباقها لزيادة التوزيع بالرياضة والجنس والفضائح، ومن ثم فإنه أصبح الدفاع عن حرية هذا النوع من الصحف هو دفاع عن حرية أدوات تسلية لن يضر المجتمع كثيرا تقييد حريتها، فالدفاع عن حرية الصحافة يأتى من اعتبار أن هذا المبدأ يمثل حجر الزاوية فى العملية الديموقراطية، وأنه لايمكن تحقيق الديموقراطية بدون حرية الصحافة، ولذلك فإن الدفاع عن هذا المبدأ هو دفاع عن مصالح المجتمع وحماية لاستمراريته ولتطوره، ولذلك فإن تخلى الصحف عن وظائفها الأساسية جريا وراء زيادة التوزيع يفتح الباب واسعا لفرض القيود عليها.

ولاشك أن تضاؤل الفروق بين الصحف الجيدة والصحف الشعبية، نتيجة لاندفاع النوع الأول لزيادة التوزيع، خاصة فى ظل أباطرة الصحافة الجدد فى الثمانينات يهدد بتحويل الصحافة كلها إلى أدوات تسلية.

٣- التخلى عن المعايير المهنية:

نتيجة لضغوط السوق، وتسابق الصحف إلى زيادة التوزيع، واتباع استراتيجيات تنافسية معينة، فقد ضحت الصحف بالمعايير والأخلاقيات المهنية، وقد أكدت اللجنة الملكية للصحافة عام ١٩٧٧ إن الاتهامات الموجهة إلى الصحافة البريطانية

بالإثارة هى اتهامات صحيحة فى معظم جوانبها، وأن الإثارة ترتبط بالتحيز وعدم الدقة.

ويرى فرانك آلون إن شكل الصحافة البريطانية قد تغير كثيرا خلال السنوات العشر الماضية (الثمانينات) فقد شهدت هذه السنوات مزيدامن هبوط المعايير الصحفية فى الصحف الشعبية، فقد تزايد معدل الإثارة والتحيز السياسى وانعدام الدقة ونشر الأكاذيب وأصبح الكثيرون ينظرون إلى الصحافة البريطانية على أنها قد أدت إلى تدهور الديموقراطية البرلمانية فى بريطانيا(٣٩).

ويؤكد تشارلز وينتور أن التضحية بالمعايير والأخلاقيات المهنية قد جاءت نتيجة للخوف من أن تقوم الصحف المنافسة بنشر المادة التى تتضمن هذا الخروج على أخلاقيات مهنة الصحافة مثل الدقة والعدالة وعدم التحيز مما يؤدى إلى تفوق الصحيفة المنافسة.

وقد أدى تضحية الصحف بالمعايير المهنية إلى تناقص ثقة القراء فى هذه الصحف، فقد أكدت دراسة قام بها روبرتسون على الجمهور أن ٦٠٪ من قراء جريدتين شعبيتين يوميتين فى بريطانيا يعتقدون أن التغطية الأخبارية مبالغ فيها وتركز على ماهو مثير للعواطف كما أنهم أكثر من نصف قراء الجريدتين الصحافة البريطانية بأنها تخترق الحياة الخاصة للمواطنين وتركز على التفاهات.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن مجلس الصحافة قد أدان الصحف فى كثير من الشكاوى بانتهاك التقاليد المهنية، وعدم احترام أخلاقيات المهنة.

٤- تناقص مراسلى الصحف فى الخارج:

أدت الأزمات والصراعات التى مرت بها الصحافة القومية فى بريطانيا فى السبعينات ودخول الملاك الجدد إلى قيام هؤلاء الملاك بتخفيض الميزانيات الخاصة بالتحرير، فقد وجد الملاك الجدد أن أسهل طريقة لضغط النفقات هو تخفيض ميزانيات التحرير.

ونتيجة لذلك فقد تناقص عدد المراسلين الخارجيين للصحف البريطانية من

١١١ مراسلا فى عام ١٩٦٥ إلى ٧٣ مراسلا فى عام ١٩٧٨، وذلك بنسبة ٣٥٪.

وقد أدى تناقص عدد المراسلين إلى زيادة الاعتماد على وكالات الأنباء العالمية الأربع، وهو ما أدى بدوره إلى تناقص التميز بين تغطية الصحف للأخبار الخارجية نتيجة لاعتمادها على مصدر واحد، وعدم قدرتها على تقديم المعلومات الخلفية للأحداث، أو تقديم تغطية متميزة للأحداث، كما أدى ذلك إلى أن تصبح الصحف أدوات تعكس الرؤية نفسها التى تعكسها وكالات الأنباء الأربع الكبرى للأحداث، بما تحمله من تشويه للمعلومات، وتحيز فى الكثير من الاحيان.

مفهوم حرية الصحافة فى المملكة المتحدة

بعد العرض الذى قدمناه خلال الفصول السابقة لمحددات حرية الصحافة فى المملكة المتحدة هل يمكن تحديد المفهوم الذى تعمل الصحافة فى إطاره؟ من الناحية النظرية فإن الأفكار التى طرحت فى القرن التاسع عشر خلال صراع الصحافة مع السلطة، والتى تشكل النظرية الليبرالية لحرية الصحافة مازالت تشكل الأساس النظرى لحرية الصحافة فى بريطانيا، فطبقا لهذه النظرية فإن المملكة المتحدة بها صحافة حرة تقوم على حرية إصدار الصحيفة، ولاتستطيع الدولة التدخل فى مجال الصحافة أو تقييد هذه الحرية، ويرى مؤيدو هذه النظرية أن هناك فرصة لكل الآراء للنشر على صفحات الصحف، وأن هناك نطاقا واسعا للاختيار يجعل للمستهلك تأثيرا كبيرا على الصحافة، لأن الناشرين لابد أن يرضوا اهتمامات القراء إذا ما أرادوا أن تستمر صحفهم فى الصدور، لذلك لابد أن يستجيبوا إلى مايريده القراء.

ولكن فى مقابل هذه الرؤية تطرح رؤية أخرى تقوم على أن أيديولوجية القرن التاسع عشر الليبرالية قد تم طلاقها من خلال ظروف الصحافة الحديثة، وأنه قد طرأت تغييرات ملحوظة على الصحافة منذ أن طرحت الأفكار الليبرالية التى تناولت حرية الصحافة منذ ٢٠٠ سنة، فقد تطورت أشكال جديدة من الصحافة، كما طرأت تغيرات عديدة على التقنيات الطباعية، وعلى الملكية ، وكذلك طرأت تغيرات عديدة على إدراك الدور الذى تؤديه الصحافة فى المجتمع، علاوة على أن الصحافة

قد أصبحت وسيلة ضمن وسائل إعلامية أخرى، مثل الراديو والتليفزيون، ومع كل هذه التغيرات فقد ظلت المفاهيم والنظريات التى استخدمت لتبرير وجود الصحافة ودورها تستقى معظم عناصرها من الفكر السياسى للقرن التاسع عشر، ومع عدم التقليل من أهمية هذه الأفكار الأساسية لحرية الصحافة، التى تمت صياغة معظمها فى القرن التاسع عشر إلا أنه يجب الاعتراف بأنها لم تعد كافية لتوصيف واقع وممارسات وسائل الإعلام المعاصرة.

وانطلاقا من هذه الرؤية فإن الكثيرين من الباحثين اليساريين يركزون على دراسة الأوضاع الاقتصادية لسوق الصحافة، والاتجاه إلى التركيز والاحتكار فى ملكية الصحافة للقول بأن النظرية الليبرالية لحرية الصحافة لم تعد موجودة فى الواقع، وأن معظم أفكارها أصبحت تنتمى إلى الماضى وليس إلى الواقع المعاصر، ويؤكد هؤلاء الباحثون أن التكاليف الكبيرة لنشر أو إصدار صحف جديدة فى الوقت الحاضر تصل إلى أن تكون شكلا من أشكال الترخيص يفوق فى تقييده لعملية نشر الصحف الجديدة شكل الترخيص الحكومى الذى تم إلغاؤه سنة ١٦٩٥ فى بريطانيا.

وانطلاقا من هذه الرؤية أيضا فقد اتجهت بعض الحملات التى شنت خلال السبعينات لتحقيق حرية الصحافة إلى القول بأن الوضع فى بريطانيا لايختلف كثيرا عن الأوضاع فى الدول الشمولية، وأن النظرية الليبرالية لحرية الصحافة لم تعد موجودة، ولكن يعترض ستيوارت هول – وهو باحث يسارى أيضا– على هذه النقطة حيث يتساءل ألا تبدو الدعوة إلى حرية الإعلام فى بريطانيا متناقضة وغير منطقية؟ ويمكن الرد عليها بأن حرية التعبير هى أثمن جوهرة تزين التاج البريطانى، وأنها إحدى القيم الغربية الغالية؟ ألا يبدو من الواضح أنه فى بريطانيا والديموقراطيات الغربية يختلف الوضع تماما فى مجال الحريات وبخاصة حرية التعبير عن الوضع فى الدول الشمولية؟ وقد أثيرت هذه التساؤلات فى مجال الرد على حملة وسائل الإعلام، وقد رد البعض على هذه التساؤلات بأن الوضع لايختلف فى بريطانيا والدول الغربية عنه فى الدول الشمولية والسلطوية، ويعترض

ستيوارت هول على هذا الرد بأنه تبسيط مخل ولايمكن أن يقنع أحدا، فالوضع يختلف بالفعل فى الديموقراطيات الغربية عنه فى أوروبا الشرقية وبقية الدول الشمولية، ولايمكن أن يعرف اختلاف الأوضاع إلا من رأي فرق المراقبين الحكوميين يراقبون الصحف فى الدول الشمولية، لكن فى الحقيقة أن القيود والمحددات على حرية التعبير وحرية الصحافة فى بريطانيا وبقية الديموقراطيات الغربية تأتى من داخل ومن خلال هذه الحريات نفسها، إذ إن الحريات التى تمتلكها هى من نوع خاص يمكن لهؤلاء الذين يمتلكون القوة والثروة استغلالها للحصول على المزيد من المكاسب، بينما لايستطيع أولئك الذين لايمتلكون هذه القوة استخدام حقهم المشروع فى التعبير الحر عن آرائهم.

لكن هذا التحليل أيضا لايحسم المشكلة، إنه يقدم منطقا جديدا يمكن أن تقوم عليه حملات حرية وسائل الإعلام فى المملكة المتحدة، لكنه لايقدم توصيفا للواقع أو تشخيصا للأزمة، فنقطة البداية التى يمكن أن ننطلق منها نحو محاولة تشخيص الأزمة ثم تقديم حلول لها هى فى الإجابة عن السؤال، هل النظرية الليبرالية لحرية الصحافة مازالت مطبقة فى المملكة المتحدة أم لا؟

فى الحقيقة إن الفكر السياسى فى المملكة المتحدة مازال يستند إلى النظرية الليبرالية لحرية الصحافة حتى الآن، وأن التمسك بأفكار هذه النظرية وهى ناتجة أساسا عن الصراع بين الصحافة والسلطة خلال القرن التاسع عشر، قد لعب دورا كبيرا فى إعاقة البحث عن حلول لأزمة الصحافة المعاصرة فى المملكة المتحدة، وعلى سبيل المثال فإن اللجان الملكية الثلاث بالرغم من اعترافها بقصور النظرية الليبرالية، إلا أنها نتيجة لتمسكها بها فقد رفضت جميع الحلول التى قدمت والتى تحوى شكلا من أشكال تدخل الدولة سواء بتقديم معونات للصحف الجديدة، أو بتقييد الاتجاه المتزايد للتركيز والاحتكار.

ونتيجة لذلك فقد كان الاتجاه من جانب العديد من الكتاب اليساريين إلى تحدى هذه النظرية، على أساس أنها فى حد ذاتها تمثل عقبة فى طريق البحث عن حلول راديكالية لأزمة الصحافة، فهذه النظرية تمنع بشكل مطلق أى شكل من

أشكال تدخل الدولة، وفى الحقيقة فإن هذا المبدأ مازال مطبقا فى المملكة المتحدة. لكن المشكلة فى هذه النظرية هى فى تزاوجها منذ البداية مع النظرية الرأسمالية، وهذا التزاوج هو الذى أجهض فى النهاية معظم الحقوق التى قدمتها هذه النظرية للأفراد والجماعات السياسية، كما أجهض تصور هذه النظرية لدور الصحافة فى المجتمع على أساس أنها أداة نقل المناقشة الحرة فى المجتمع، وضمانا لتحقيق التعددية والتنوع من خلال التعبير الحر عن الآراء والأفكار.

فلقد سلبت القوى الرأسمالية هذه الحقوق من خلال تقييد حقوق الأفراد والجماعات السياسية فى الدخول إلى السوق بإصدار الصحف، وعملت على تركيز ملكية الصحف فى أيدى مجموعة من الشركات متعددة الجنسية التى امتلكت وضعا احتكاريا فى مجال الصحافة، وذلك فى حد ذاته يشكل قيدا على حرية الصحافة.

ومن ناحية ثانية فإن احتكار هذه الشركات متعددة الجنسية للصحافة قد قلل من استقلال الصحافة عن السلطة وبخاصة عندما تكون هذه السلطة يمينية محافظة يحقق وجودها ضمانا لمصالح هذه الشركات متعددة الجنسية، هذا بالإضافة إلى أن ملكية هذه الشركات للصحف قد أدى إلى إنهاء دورها فى نقل المناقشة الحرة إلى المجتمع.

وانطلاقا من ذلك فإننا نتفق مع الكتاب اليساريين فى دراساتهم لسوق الصحافة، والنتائج التى توصلوا إليها بأن التعبير الحر عن الأفكار والآراء قد أصبح مقيدا فى ظل ظروف السوق الحديثة، لكننا نختلف معهم فى الهدف النهائى من هذا التحليل، أو الحلول التى تطرح نتيجة له، فالكثير من هؤلاء الباحثين كانت دراساتهم لأوضاع السوق وللتركيز والاحتكار فى ملكية الصحافة يتم لصالح نظرية أخرى هى بالأساس النظرية الشيوعية، ولقد أدى ذلك إلى أن تكون دراساتهم وتحليلاتهم والحلول التى يقدمونها مفتوحة للنقد، فالنظرية الشيوعية لا تقدم حلا سوى احتكار الدولة أو الحزب الشيوعى للصحافة فى مواجهة الاحتكار الرأسمالى، وكلاهما فى النهاية يقيد التعبير الحر عن الآراء والأفكار، ولذلك فقد امتنع

الكثيرون منهم عن طرح حلول للأزمة، باعتبار أن الحل الأساسى لا يأتى إلا عندما تتحقق الثورة الاشتراكية.

لكن هناك مجموعة أخرى من هؤلاء الباحثين اليساريين لا تنتهج هذا المنهج مثل كوران وسيتون وسيتوارت هول، إلا أن الحلول التى طرحوها أيضا كانت قليلة الأهمية على أساس أنها قد انتحت منحى اصلاحيا وليس راديكاليا.

أما تحليلنا لظروف السوق والذى يتفق معظمه مع تحليل الكتاب اليساريين، فإنه يختلف فى أهدافه وغاياته، ذلك أن القيود التى فرضتها القوى الرأسمالية على السوق من خلال تكاليف إصدار الصحف، ثم الاتجاه إلى التركيز والاحتكار فى ملكية الصحافة، وبالتالى منع الأفراد والجماعات السياسية عمليا من إصدار الصحف قد جاءت بشكل أساسى كنتيجة طبيعية للتزاوج بين النظريتين الليبرالية والرأسمالية، وعلى ذلك فإنه يمكن القول إن النظرية الليبرالية قد أجهضت تماما فى ظل ظروف السوق المعاصرة، وأن معظم أفكارها أصبحت غير مطبقة فى الواقع، فيما عدا فكرة عدم تدخل الدولة فى شئون الصحافة، وهى فكرة تحقق استقلال الصحافة عن السلطة، لكنها أيضا تعوق التوصل إلى حلول لأزمة الحرية فى الصحافة المعاصرة.

ومن هنا فإن تحليلنا يأتى لصالح البحث عن نظرية جديدة تتجاوز أطروحات القرن التاسع عشر الليبرالية، وفى الوقت نفسه فإنها ترفض احتكار الدولة أو الحزب أو الطبقة العاملة للصحافة فى النظرية الشيوعية، وبالتالى تعمل على فتح آفاق جديدة لتحقيق حرية الرأى والتعبير من خلال الصحافة، ولتحقيق حق الجماهير فى المعرفة، وديموقراطية الاتصال والديموقراطية الداخلية فى الصحف، وأن تكون الصحف بالفعل أدوات لنقل المناقشة الحرة إلى المجتمع، وفى الوقت نفسه معالجة ما يمكن أن ينشأ عن الحريات من مساوىء، وذلك بحماية الحقوق الأخرى للإنسان مثل حماية حقه فى الحياة الخاصة، وحق الرد على ما ينشر عنه فى الصحف.

ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال كسر احتكار القوى الرأسمالية للصحافة من ناحية، وإغلاق الباب أمام تدخل السلطة أو احتكارها للصحافة من ناحية أخرى، لكن ذلك لا يعنى الرفض المطلق لتدخل الدولة، فالدولة هى حارسة

مصالح المجتمع، ولابد أن تتدخل لمنع فرض أى احتكار على السوق، والمساعدة على إنشاء صحف صغيرة مستقلة تعبر عن الاتجاهات السياسية والفكرية الموجودة فى المجتمع، وتشجيع نمو صيغ أخرى للملكية مثل الملكية التعاونية، وملكية الأفراد والجماعات السياسية للصحف.

وفى الوقت نفسه فإن على الصحافة مسئوليات تجاه المجتمع لابد من أن تقوم بتحقيقها، وحتى لا تتحول إلى مجرد أدوات للتسلية، ويأتى على رأس هذه المسئوليات نقل المناقشة الحرة إلى المجتمع، وتحقيق حق الجماهير فى المعرفة.

يمكن الرد على ذلك بأن هذه الأفكار ما هى إلا إعادة صياغة للنظرية الليبرالية لحرية الصحافة، مع إعطاء دور للدولة فى حماية السوق الحر من الاحتكارات وتحقيق التعددية والتنوع، وبالتالى فإنها لا تخرج عن كونها عملية إصلاحية تأتى من داخل النظرية الليبرالية وليست من خارجها، وقد يكون ذلك صحيحا إلى حد ما، فنحن لا نهدر تراث الفكر السياسى المتمثل فى مجموعة الأفكار التى تمت صياغتها عن الحرية فى القرن التاسع عشر، لكننا مع ذلك لا نتمسك بالنظرية بشكل يمكن أن يعوق البحث عن حلول لأزمة الصحافة المعاصرة بل نرى أن العقل الإنسانى الذى أنتج النظرية الليبرالية فى القرن التاسع عشر لمقاومة تدخل الدولة فى مجال الصحافة، ولتحرير الصحافة من سيطرة السلطة، قادر على صياغة نظرية جديدة تساهم فى الكفاح ضد سيطرة السلطة على الصحافة من ناحية، وسيطرة القوى الرأسمالية عليها من ناحية أخرى.

هناك أيضا نقطة أخرى هى أنه يمكن القول: إن هناك نظرية جديدة قد طبقت فى المملكة المتحدة منذ تقرير اللجنة الملكية الأولى عام ١٩٤٩ هى نظرية المسئولية الاجتماعية للإعلام، ويقوم منهج أصحاب هذه النظرية على أسس مشابهة لمنهج الليبراليين التقليديين لكن أصحاب هذه النظرية أكثر نقدا لأوضاع الصحافة فى المجتمعات الغربية، ونقطة البداية عند هؤلاء هى أن الصحافة الشعبية غير مسئولة وتقوم على الإثارة ونشر الأكاذيب، لكن الحل عندهم يقوم على تنمية المعايير المهنية لهؤلاء الذين يعملون فى مجال الصحافة، وأن الصحافة لابد أن تقود

الجماهير أكثر من إعطائها ما تريده، ونقطة البداية فى ذلك كما تقول اللجنة الملكية الأولى للصحافة ١٩٤٩ هى احساس العاملين فى الصحافة بمسئوليتهم الاجتماعية، ولذلك يقدم أصحاب هذه النظرية فكرة أن يعمل مجلس الصحافة على تشجيع نمو الاحساس بالمسئولية العامة والخدمة العامة عند الصحفيين من خلال الإقناع، كما يعمل على تدريب الصحفيين بشكل منظم وتعليمهم ووضع ميثاق عمل مهنى لهم، ويلاحظ أن أصحاب هذه النظرية شديدو العداء لأى شكل من أشكال تدخل الدولة.

وتقوم الفكرة المحورية فى هذه النظرية على التنظيم الذاتى الاختيارى لمهنة الصحافة، حيث تقوم الصحافة بنفسها بتنظيم نفسها وفقا لمعايير هذه النظرية، وتشكيل مجلس الصحافة، وقد قدمنا فيما سبق دراسة لمجلس الصحافة فى المملكة المتحدة ١٩٥٣ - ١٩٨٥ وأوضحنا أن هذا المجلس لم يستطع أن يحقق ما كان يهدف إليه أصحاب نظرية المسئولية الاجتماعية من وراء تشكيل هذا المجلس، وأن فشله فى حماية الأخلاقيات الصحفية، وبحث شكاوى الجمهور قد أدى إلى الشك فى إمكانية نجاح نظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة القائمة على التنظيم الذاتى الاختيارى للمهنة.

والمشكلة هى أن هذه النظرية قد جاءت لتقدم حلولا إصلاحية من داخل النظرية الليبرالية نفسها، وأنها تتمسك بكل منطلقات النظرية الليبرالية، ومن ثم فإنها لم تسهم فى التوصل إلى حلول واقعية لأزمة الصحافة المعاصرة، وعلى سبيل المثال فإن مجلس الصحافة لم يسهم فى مقاومة الاتجاه إلى التركيز والاحتكار فى مهنة الصحافة، وعارض إصدار قانون الاندماج والاحتكار فى عام ١٩٦٥، بدعوى أنه أول قانون يوضع للصحافة فى المملكة المتحدة، يضاف إلى ذلك أن المجلس قد ظل يرفض فكرة إصدار ميثاق للعمل الصحفى على الرغم من المكانة المهمة التى يحتلها داخل هذه النظرية.

ومن هنا فإن هذه النظرية لم يطبق منها سوى فكرة إنشاء مجلس الصحافة، وفى النهاية لم تقدم أية حلول عملية وواقعية لمهنة الصحافة، بل عملت مبررا لاستمرارية الأزمة.

هوامش الفصل السادس

١ -Seymour- ure. C, The political impact of mass media, op. cit, p. 57.

٢ -Curran. J and seaton J, power without responsibility, op. cit, p. 26.

٣ -The Royal commission on the press, 1974- 1977, op. cit, p 116.

٤ -Ibid, p. 9.

٥ -Boyce. G (ed), Newspapers history from the 17th century to the present day, op. cit, 147.

٦ - Curran. J, The British press, op. cit, pp 41- 42.

٧ -Ibid, p. 75.

٨ -Allaun. F, op. cit, p. 45.

٩ -The Royal Commission on the press 1974- 1977, op. cit, p. 94.

١٠ -Tunstall. J, The media in Britain, op. cit, p. 12.

١١ -Hallingsworth. M, op. cit, pp 208- 209.

١٢ -Christain Harry (ed), The sociology of Journalism and the press, op. cit, p. 43.

١٣ -Hartmann. P, The media and industrial relations, university of Leicester, 1976, p 46.

١٤ -Ibid, p. 53.

١٥ -McQuail. D, Analysis of newspapers content, (London: Her Majesty's stationery office, 1977) p. 146.

١٦ -The Royal commissionon the press, 1974- 1977, op. cit, p. 107.

١٧ -Jones. N, strikes and the media, op. cit, p 115.

١٨ -Hollingsworth. M, op. cit, p. 242.

١٩ -Ibid, p. 7.

٢٠ -Hartmann. P and Husband. C, Racism and the mass media, (London: Davis- Poynter, 1974) pp 127- 145.

٢١ -Husband. C, White media and black Britain, (London: Arrow books, 1975) p. 27.

٢٢ -Gordon P and Rosenberg, Daily racism (London: Runnymed, 1989) p. 3.

٢٣ -Ibid, pp. 17- 21.

٢٤ -Curran. J, Bending reality, op. cit, p. 15.

Obeikandl.com

٢٥ - Abdublahi. A, Aone World one voice, Ph. D thesis, Leicester- umversity, 1990, pp. 136- 164.

٢٦ - Abdullahi. A, Noble Savages, Leicester university, 1990.

٢٧ - Righter Rosemery, Whose news, (London: Burnett, 1978) p. 97.

٢٨- حلمي خضر ساري، صورة العرب في الصحافة البريطانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨)، ص٢٧٨.

٢٩ -Mohsen- M, op. cit, pp 101- 103.

٣٠ -Golding. P and Elliot. P, Making the news, (London: Longman, 1979) p 210.

٣١ -Galtung and Ruge, The structure of foreign newes, In: Tunstall. J, Media Sociology, (London: Constable, 1970) pp 265- 266.

٣٢ -Hartmann. P, The media and mediand industrial relations, op. cit, p. 1.

٣٣ -Curran. J and Seaton. J, power without responsibility, op. cit, p. 91.

٣٤ -Ibid, p. 34.

٣٥ -Beloff. N, op. cit, p 21.

٣٦ -Whale John, The politics of the media, op. cit, p 110.

٣٧ -The Royal commission on the press, 1974- 1977, op. cit, p. 233.

٣٨ - Ibid, p 160.

٣٩ -Smith. A. C, paper voices, The popular press and social change, (London: Chatto, 1975), p 233.

٤٠ - Allaun. F, op. cit, p. 95.

obeikandl.com

الخـــاتمـــة

obeikandl.com

obeikandl.com

توضح هذه الدراسة أن حرية الصحافة فى الدول الغربية الرأسمالية تواجه أزمة حادة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان أهم العوامل التى أدت إلى هذه الأزمة هو ذلك التزاوج بين النظريتين الليبرالية والرأسمالية، حيث أدى هذا التزاوج إلى تفريغ النظرية الليبرالية من مضمونها الحقيقى.

فقد أتاحت ديناميات واقتصاديات سوق الصحافة للقوى الرأسمالية الفرصة للسيطرة على السوق وتحجيم قدرة الأفراد والجماعات السياسية على الدخول إليه، بإصدار صحف جديدة، واضطرت الصحف القائمة إلى الدخول فى السلاسل التى تمتلكها وتسيطر عليها الشركات متعددة الجنسية، وقامت هذه الشركات بتمويل الصحف من خلال أرباحها من أنشطة تجارية وصناعية أخرى.

كما أدت الأوضاع الاحتكارية إلى تقليل قدرة الصحافة على نقل المناقشة الحرة، والتعبير عن كل القوى والاتجاهات السياسية الموجودة فى المجتمع، ومن ناحية أخرى فقد عملت الشركات متعددة الجنسية على دفع الصحف التى تمتلكها إلى تأييد اليمين المحافظ المعبر عن المصالح الرأسمالية لهذه الشركات، وبالتالى فقد جاء تزايد الاحتكار فى مجال الصحافة ليجهض كل ما كافحت من أجله الصحافة خلال القرن التاسع عشر من أن تكون مستقلة عن السلطة، وتمارس الرقابة عليها لصالح المجتمع، وتعمل على تحقيق التغيير السلمى للسلطة فى حالة عجزها عن تحقيق اهداف المجتمع.

ويمكن تفسير ذلك بأن هناك تلاقى بين اليمين المحافظ المعبر عن المشروع الرأسمالى والذى يشكل السلطة فى معظم الدول الغربية الرأسمالية (بريطانيا ـ الولايات المتحدة الأمريكية)، وبين الشركات متعددة الجنسية التى تتمتع بوضع احتكارى فى مجال ملكية الصحافة، وهو ما أدى فى النهاية إلى أن تكون الصحف المملوكة للشركات متعددة الجنسية أداة لتبرير وترويج قرارات اليمين المحافظ، وهو ما أدى فى النهاية إلى تزايد حدة الأزمة التى تواجهها حرية الصحافة وعجز النظرية الليبرالية عن مواجهة هذه الأزمة، بل لقد أصبح التمسك بهذه النظرية عائقا أمام البحث عن حلول جادة لأزمة حرية الصحافة من خلال نظرية أخرى.

ومن ناحية أخرى فقد أدى تزايد ظاهرة التركيز والاحتكار فى ملكية الصحافة إلى تناقص استقلال الصحف عن السلطة حيث لعبت المصالح المتبادلة بين السلطة وملاك الصحف دورا فى تشكيل معالجة الصحف للأحداث، وعلى سبيل المثال فقد صمتت السلطة عن قيام روبرت ميردوك بفصل آلاف العمال عند نقل صحفه إلى منشأته الطباعية الحديثة فى وابنج دون دفع تعويضات لهم، بل لقد ساعدت السلطة ميردوك فى ذلك حيث قام البوليس بقمع إضرابات هؤلاء العمال ومظاهراتهم، وفى الوقت نفسه قام روبرت ميردوك بتحويل اتجاه كل صحفه لتأييد اليمين المحافظ، وفصل هارولد إيفانز من رئاسة تحرير جريدة التايمز لتحقيق هذا الغرض.

وهكذا فإن الإنجاز الرئيسى للنظرية الليبرالية والذى يتمثل فى تحقيق استقلال الصحافة عن السلطة قد أجهض بفعل سيطرة الرأسمالية على السلطة والصحافة معا، وتكوين ما يمكن أن نطلق عليه ائتلاف المصالح بين السلطة وملاك الصحف.

يضاف إلى هذا أن السلطة فى الدول الرأسمالية قد أصبحت نتيجة لوجود الكثير من القوانين واللوائح التى تقيد حق الصحفى فى الحصول على الأنباء ونشرها، ومنع موظفى الحكومة من إعطاء أية معلومات للصحفيين، هى المصدر الرئيسى للأنباء ففى بريطانيا يقوم المكتب المركزى للإعلام التابع لرئاسة الوزراء، وإدارات العلاقات العامة فى المؤسسات الحكومية بإنتاج الأخبار التى تتوافق مع الرؤية الرسمية للأحداث، ولا يصبح أمام الصحف سوى الحصول على الأنباء من هذا المصدر، وهو ما يؤدى إلى أن تتوافق معالجة الصحف للأحداث مع الرؤية الرسمية للسلطة كما حدث فى حرب الفولكلاند وأيرلندا الشمالية.

هذا بالإضافة إلى أن السلطات فى الدول الغربية قد استطاعت خلق علاقات قوية مع رؤساء تحرير الصحف. ونتيجة لذلك فقد زاد التوافق بين الرؤية الرسمية للأحداث ومعالجة الصحف لها.

ومن هنا فإن التطور الرأسمالى فى دول الشمال الغنية قد أدى إلى أن تكون السلطة والصحافة معا تعبيرا عن سيادة المصالح الرأسمالية، ووسيلة لتكريس السيطرة الرأسمالية على الشعوب.

وبالرغم من التمسك بالنظرية الليبرالية فى دول الشمال الغنية، إلا أن هناك بعض القوانين التى تعوق عمل الصحافة مثل قوانين القذف فى بريطانيا التى اصبحت وسيلة يستخدمها الأغنياء لابتزاز الصحف والحصول منها على تعويضات كبيرة، ومنعها من الاستمرار فى نشر حملاتها ضدهم فى الوقت الذى لا يستطيع الفقراء استخدامها لحماية سمعتهم مما تنشره الصحافة عنهم نتيجة للتكاليف الكبيرة لقضايا القذف.

كما تحولت بعض القوانين إلى أداة لمنع الصحف من الحصول على المعلومات ونشرها مثل قانون الأسرار الرسمية لسنة ١٩١١ وقوانين إحتقار المحكمة ولجان التحقيق البرلمانية، وامتياز البرلمان وغيرها.

وفى الوقت نفسه فإن النظرية الليبرالية قد حالت دون إصدار بعض القوانين التى تحمى حقوقا مشروعة للمواطنين العاديين مثل حماية حق الخصوصية، خاصة بعد أن تطورت آلات التسجيل والتصوير الالكترونية، وأمكن بواسطتها الحصول على الكثير من القصص التى لا يحقق نشرها أية مصلحة عامة، والهدف من نشرها فى أكثر الأحيان هو زيادة التوزيع بنشر قصص تافهة ومسلية وذات أبعاد جنسية.

كما أوضحت الدراسة إن مجلس الصحافة البريطانى قد نشأ انطلاقا من فلسفة التنظيم الذاتى لمهنة الصحافة، وأن عدة عوامل قد لعبت دورها فى عدم نجاح مجلس الصحافة فى تحقيق أهدافه التى نصت عليها لائحته، ومنها عدم قدرة المجلس على الموائمة بين أهدافه وبخاصة فى الدفاع عن حرية الصحافة، ونظر شكاوى الجمهور ضد الصحف. وهو ما أدى إلى اتهام المجلس بأنه متحيز للصحافة على حساب الجمهور، وقد أدى هذا الاتهام إلى التقليل من قدرة المجلس على الدفاع عن حرية الصحافة دون أن يؤدى إلى زيادة ثقة الجمهور فيه، وفى قدرته على أن يكون بديلا مناسبا أمام الجمهور عن الإجراءات القضائية ضد الصحف.

كما أن المجلس قد ظل يرفض إصدار ميثاق شرف للصحافة بحجة أن مثل هذا الميثاق يشكل تقييدا لحرية الصحافة، وذلك بالرغم من أن أحكامه قد تضمنت مجموعة كبيرة من المبادىء التى يمكن أن تشكل ميثاق شرف معقول للصحافة.

كما أن فشل المجلس فى مواجهة مشكلة التركيز والاحتكار فى ملكية الصحافة، وتنظيم الحملات لإجبار الحكومة والبرلمان على إلغاء أو تعديل الكثير من نصوص القوانين التى تشكل تقييدا لحرية الصحافة وإصدار قانون حرية المعلومات قد أدى إلى أن يفقد الصحفيون ثقتهم فى هذا المجلس، وهو ما أدى ضمن أسباب أخرى إلى انسحاب الاتحاد القومى للصحفيين عام ١٩٨٠ من المشاركة فى أعمال المجلس.

وقد جاء تقرير لجنة كالكوت عام ١٩٩٠ ليوصى بإنشاء لجنة مستقلة لبحث شكاوى الجمهور ضد الصحف وهو ما يعنى سحب هذه الوظيفة من المجلس، وبالتالى فإن مستقبل هذا المجلس قد أصبح فى خطر.

كما بينت هذه الدراسة أن القيود القانونية وتزايد مشكلة التركيز والاحتكار قد أدت إلى الكثير من النتائج السلبية التى حدت من قدرة الصحافة فى دول الشمال الرأسمالية على نقل المناقشة الحرة فى المجتمع وكان تناقص التعددية والتنوع فى مجال الصحافة والناتج عن الاستراتيجيات التنافسية للشركات متعددة الجنسية التى سيطرت على الصحف قد أدى إلى عدم قدرة الصحافة على الوفاء بحق الجماهير فى المعرفة وتضييق نطاق ديموقراطية الاتصال.

كما أدت سيطرة الشركات متعددة الجنسية على الصحف إلى أن تفقد هذه الصحف استقلالها التحريرى، حيث أصبحت السياسات التحريرية يتم صياغتها، وتحديد أسسها من خلال ملاك الصحف دون استشارة الهيئات التحريرية لهذه الصحف، كما أن رغبة ملاك الصحف الجدد والشركات متعددة الجنسية فى أن تقوم الصحف بتأييد سياسات اليمين المحافظ والترويج لها قد جعل مضمون هذه الصحف لا يعبر عن الاتجاهات السياسية الحقيقية لهيئات تحريرها.

وأوضحت الدراسة أيضا تزايد ظاهرة التحيز فى الصحافة الغربية مع تزايد ملكية الشركات متعددة الجنسية للصحف، وكان من أهم اشكال التحيز فى الصحافة البريطانية التحيز لليمين المحافظ ضد الاحزاب والجماعات السياسية الأخرى مثل حزب العمال والحزب الليبرالى واتحادات العمال، كما اتضح هذا التحيز ضد

الأقليات الأثنية خاصة السود والآسيويين، هذا بالاضافة إلى التحيز ضد المسلمين.

وكان من نتائج هذا التحيز قيام الصحف بتحريف وتشويه الحقائق والتخلى عن الكثير من المعايير المهنية.

كما لعبت الاستراتيجيات التنافسية للصحف وسباقها لزيادة التوزيع دورها فى التقليل من اهتمام الصحف بالشئون العامة والقضايا الجادة، وزيادة اهتمامها بالموضوعات الانسانية الخفيفة، وتركيزها على الجنس والفضائح والرياضة، وهو الأمر الذى جعل الكثير من الصحف أقرب إلى أدوات التسلية منها إلى اجهزة الاعلام.

وهكذا فإن الدراسة توضح أن حرية الصحافة فى دول الشمال الرأسمالية تواجه أزمة حادة، وأن هذه الأزمة قد انعكست على النموذج الغربى للديموقراطية بكل أطروحاته، وأن التمسك بالنظرية الليبرالية لم يعد يجدى فى مواجهة تزايد خطر الاحتكار فى مجال الصحافة، فالتعددية النظرية التى تضمنها النظرية الليبرالية من خلال فتح السوق أمام كل من يريد أن يصدر صحيفة، قد تم تقييدها بفعل القوى الرأسمالية الكبرى، وأن السوق لم تعد حرة بل تم إغلاقها على مجموعة من الشركات المتعددة الجنسية.

وعلى ذلك فإنه إذا كانت النظرية الليبرالية قد نجحت خلال القرن التاسع عشر فى تحرير الصحافة من القيود السلطوية، فإن العالم بحاجة إلى البحث عن نظرية أخرى تحرر الصحافة من سيطرة القوى الرأسمالية وتفتح السوق أمام كل القوى والاتجاهات السياسية لإصدار الصحف هذا بالإضافة إلى المحافظة على أخلاقيات الصحافة وتحملها لمسئولياتها تجاه المجتمع هذا هو التحدى الذى يفرض نفسه على كل المؤمنين بالحرية وتحرير الصحافة من سيطرة السلطة ومن سيطرة الرأسمالية العالمية.

د. سليمان صالح